

جامعة عمار ثليجي الاغواط  
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

والموسومة بـ:

شركة المساهمة البسيطة

مذكرة تخرج ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون أعمال

إشراف الأستاذ:

دمانة محمد

إعداد الطالبتين:

معاش سمية

معمري عذبية صليحة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	د. بن صالح الحاج عيسى
مشرفا ومقررا	أ.د. دمانة محمد
ممتحنا	د. بخلف عبد القادة

السنة الجامعية: 2024/2023

## ملخص:

مما لا شك فيه أن للاقتصاد دور كبير في تنمية الدول وازدهارها، بحيث حرصت ودأبت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى تنويع المشروعات الاقتصادية، مستخدمة في سبيل ذلك أدوات وأساليب عديدة ولعل أن المؤسسات الناشئة هي إحدى أدوات وآليات محركات النمو الاقتصادي للدول، والتي تمثل عصب الإقتصاد المحلي والدولي، وحرصاً من المشرع الجزائري على دعم هذا النوع من المؤسسات، استحدث شكلاً جديداً للشركات التجارية ليتناسب معه بموجب القانون رقم 09-22، وهي شركة المساهمة البسيطة، والتي أجمع فيها المشرع بين الحفاظ على مقتضيات الطابع المالي وتعزيز الاعتبار الشخصي.

**الكلمات المفتاحية:** شركة المساهمة البسيطة، المسؤولية المحدودة، شركات الأموال، المؤسسات الناشئة، الاكتتاب.

## Abstract:

There is no doubt that the economy has a major role in the development and prosperity of countries, so that developing and developed countries alike have been keen and diligent in diversifying economic projects, using many tools and methods for this. Local and international, and in order for the Algerian legislator to support this type of institutions, he created a new form for commercial companies to suit | him according to Law No. 22-09, which is the simple shareholding company, in which the legislator combined between preserving the requirements of the financial nature and enhancing personal consideration.

**Key words:** Simplified Joint Stock Company, Fund companies, Startups; the subscription.

مقدمة

أصبح مفهوم الشركات الناشئة من بين المفاهيم الأكثر تداولاً في الجزائر أكاديمياً، إعلامياً وسياسياً وهو ما يبرز رغبة الدولة في التوجه نحو ترقية هذا النوع من المؤسسات لعدة أهداف تتعلق أساساً بتحقيق التنويع الاقتصادي، تشجيع الاستثمار خارج المحروقات تثمين البحوث العلمية والاستفادة من الكفاءات العلمية والحد من هجرة الأدمغة، حيث تهدف الشركات الناشئة إلى أن تكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي. ظهر هذا التوجه الجديد من خلال عديد القرارات والمراسيم والآليات والأجهزة المستحدثة لتهيئة بيئة تشريعية جديدة مناسبة لإنشاء الشركات الناشئة ودعمها وتطويرها، ليستكملها المشرع بالقانون 22-2009 المعدل والمتمم للقانون التجاري والذي أنهى الجدل حول الشكل القانوني للمؤسسات الناشئة، من خلال استحداثه لنمط جديد من الشركات التجارية يسمى شركة المساهمة البسيطة. يكتسي هذا البحث أهمية نسوقها في كون شركة المساهمة البسيطة هي شركة حديثة لم يعرفها التشريع الجزائري من قبل استحدثتها بهدف تأطير المؤسسات الناشئة، فهي ليست آلية لخدمة الشركاء فقط، بل آلية لخدمة الاستثمار بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، الأمر الذي يستدعي دراسة وتحليل أحكامها القانونية الخاصة الواردة في القانون 22-2009 المعدل والمتمم للقانون التجاري.

ويمكن القول على أنه هناك مجموعة من المقاولات التي تكون مستقلة من الناحية القانونية، ولكن شركة المساهمة المبسطة تقوم على جمع وتوحيد الروابط بينهم من خلال "الشركة الأم"، ومن خلال ما سبق يتبين أن هذه الشركة هي كمحفز لخلق التعاون بين المقاولات و تشجيع روح المنافسات، و من هنا تبرز بشكل جلي الأهمية العملية للموضوع.

و منه فإن المشرع الجزائري سعى بالأساس إلى خلق شركة المساهمة المبسطة لضمان و تحفيز على إنشاءها و تعزيز الترسانة التشريعية لقانون الأعمال، و بالتالي المساهمة في تشجيع الاستثمار الداخلي و الخارجي، كما هدف المشرع من خلالها إلى المساهمة في تحقيق توازن بين الأشخاص المعنوية كمقابل للأشخاص الطبيعية في إنشاء الشركات.

و من خلال ما سبق تبرز أهمية موضوع شركة المساهمة المبسطة التي تتجلى في أنها شكل من الأشكال الجديدة التي شكلت وجه حديث على باقي الأنواع الأخرى من الشركات التجارية، و تعتبر هذه الشركة مثال لما كان عليه الأمر في ما قبل هيمنة فكرة أن الشركة هي نظام وليس عقد؛ و ذلك للجدال القائم حول ما إذا كانت عقدا يصوغه الأطراف أم نظاما يكرسه المشرع و يضع قواعده، وبالتالي نجد

كذلك أن هناك قلة الكتابات و النقاشات الفقهية بشأن هذا الموضوع، و ذلك في حدود ما تم الاطلاع عليه من مراجع و بحوث أكاديمية، كما أن هناك مقالات محدودة نوعا ما.

كما تتجلى الأهمية النظرية لشركة المساهمة المبسطة من خلال الأحكام المنظمة لها التي عملت على إقامة توازن بين حاجياتها؛ في ضرورة حماية الشركاء المكونين لها بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، وذلك من خلال ترك هامش للحرية التعاقدية لهم في تسييرها وتنظيمها و إدارتها مقابل نصوص أمره مقيدة لهذه الحرية، كما سنرى لاحقا.

فيما يخص الدراسات السابقة ومن خلال بحثنا توفرت لدينا دراستين اجنبيتين اولهما كانت دراسة السيد يوسف المأموني، شركة المساهمة المبسطة في التشريع المغربي، مجلة الباحث، سلسلة أبحاث قانونية جامعية معمقة، العدد44، 2019-2020، والثانية دراسة أحربيل خالد، الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة في القانون المغربي، رسالة دبلوم نهاية التكوين في سلك الماستر الاساسي قانون أعمال، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد07، المغرب، 2016-2017.

اما الدراسات على المستوى الوطني فقد توفرت لدينا عدة مقالات/فندج دراسة زواتين خالد، المؤسسات الناشئة وشركة المساهمة البسيطة نحو شكل قانوني جديد من الشركات التجارية في القانون الجزائري، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد08 ، العدد01 ، جانفي 2023، ودراسة ظريفة موساوي، عن خصوصية شركة المساهمة البسيطة: دراسة تحليلية مقارنة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد17، العدد01، 2022

دراسة بوخرص نادية، الأحكام القانونية الخاصة الناظمة لشركة المساهمة البسيطة وفق القانون 22-09، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09، العدد01، جانفي 2023

دراسة بوقرور سعيد، النظام القانوني لتأسيس شركة المساهمة البسيطة - دراسة مقارنة - ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد15، العدد03، 2022

نهدف من خلال الدراسة الحالية الى توضيح الاحكام القانونية العامة والخاصة لشركة المساهمة البسيطة على ضوء القانون التجاري من اجل توضيح خصوصية هذا النوع المستحدث بالقانون 22-09 المتضمن تعديل القانون التجاري.

كان وراء اختيارنا الموضوع حداثة الموضوع على الساحة العلمية باعتبار شركة المساهمة البسيطة نوع جديد في التشريع الجزائري على الرغم من أن المشرع الفرنسي قد سبق اقرارها سنة 1994. و بناء عليه فإنه يمكن تناول الموضوع وفق الإشكالية التالية:

ما النظام القانوني لشركة المساهمة البسيطة ؟

ومن أجل الوصول إلى إجابة علمية عن الإشكالية المطروحة، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لجمع ورصد النصوص القانونية ذات العلاقة بالموضوع وتحليلها بنوع من التعمق لفهم مضامينها وتبسيط المقننات القانونية لشركة المساهمة البسيطة.

وبغية الإلمام بهذا الموضوع من مختلف جوانبه، فقد ارتأينا دراسة الأحكام القانونية الخاصة الناظمة لشركة المساهمة البسيطة في التشريع الجزائري من خلال التطرق إلى ما يلي:

الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين، في هذا الفصل سوف نتطرق في المبحث الاول تكوين شركة المساهمة البسيطة، ثم الى ادارة شركة المساهمة البسيطة في المبحث الثاني.

أما الفصل الثاني: خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة، سوف نتطرق في المبحث الاول الى التصفية، ثم في المبحث الثاني الى انقضاء شركة المساهمة البسيطة.

**الفصل الأول**

**خصوصية شركة**

**المساهمة البسيطة**

**من حيث التكوين**

## الفصل الاول : خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

### تمهيد

قبل صدور القانون رقم 22-09 الذي يعدل الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 تم إنشاء نموذج جديد لمنح المزيد من المرونة للشركات الناشئة في الجزائر (الشركات المساهمة المبسطة)، وهو شكل قانوني في منتصف الطريق بين SARL و SPA. نجد الأحكام المتعلقة ب الشركات المساهمة المبسطة في الفصل الثالث من العنوان الأول من الكتاب الخامس من المرسوم رقم وما يليه ماذا تقدم هذه الأحكام الجديدة من القانون التجاري المعدل، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل سوف نتطرق في المبحث الاول لتأسيس شركة المساهمة البسيطة، ثم الى ادارة شركة المساهمة البسيطة في المبحث الثاني.

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

### المبحث الاول: تأسيس شركة المساهمة البسيطة

اعتبرت المشرع الجزائري العمل الذي تقوم به المؤسسات الناشئة يعد عملا تجاريا حسب الشكل عند اشتراطها لنسخة من القانون الأساس ي للشركة وفقا لمقتضيات المواد 545 و 548 و 549 من القانون التجاري الجزائري كما نص أيضا أنه تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري. يبدو أن المؤسسات الناشئة طرحت مسألة مرتبطة بشكل الشركات التجارية، حيث جاء تحديد شكل الشركات في القانون الجزائري على سبيل الحصر مما يفترض وجوب اختيار المؤسسة الناشئة لشكل قانوني. وعليه يتم التساؤل عن أي شكل من الشركات التجارية كفيل بخدمة المؤسسات الناشئة؟، وإلى أي نظام قانوني تخضع المؤسسات الناشئة في القانون التجاري الحالي.

وكما سبق القول، فقد استحدث المشرع الجزائري نوعا جديدا من الشركات التجارية، حيث كرس ما سماه شركة المساهمة البسيطة وسما التي تعتبر صيغة قانونية جديدة وحصرية للمؤسسات الناشئة.<sup>1</sup>

### المطلب الاول: تأسيس شركة المساهمة البسيطة

قبيل أن نتطرق الى تأسيس شركة المساهمة البسيطة لا بد من تعريها والبحث في النشأة التاريخية لهذا النوع من الشركات على مستوى التشريعات المقارنة وعليه سوف نقوم بدراسة نشأة وتعريف شركة المساهمة البسيطة في الفرع الاول ثم تأسسي شركة المساهمة البشرية في الفرع الثاني.

### الفرع الاول: نشأة وتعريف شركة المساهمة البسيطة

من اجل تعريف شركة المساهمة البسيطة لا بد ان نبحث في الجذور التاريخية لهذا النوع من الشركات من خلال تاريخ نشأة شركة المساهمة البسيطة في الانظمة القانونية المقارنة (أولا) ثم تعريف شركة المساهمة البسيطة (ثانيا) .

### اولا: تاريخ نشأة شركة المساهمة البسيطة

ما يجب التنويه إليه هو أن المشرع الجزائري قد اقتبس شركة المساهمة المبسطة النوع من المنظومة التاريخية للمشرع الفرنسي من خلال القانون 94-1 الصادر ب تاريخ 3 يونيو 1994، كإطار قانوني ينظم لشركة الأسهم المبسطة في فرنسا والذي عرف تعديلات بعد ذلك بموجب قوانين لاحقة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زواتين خالد، المؤسسات الناشئة وشركة المساهمة البسيطة نحو شكل قانوني جديد من الشركات التجارية في

القانون الجزائري، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2023، ص 118

<sup>2</sup> يعود السبب في اختيار المشرع الفرنسي "شركة الأسهم المبسطة عوض "شركة المساهمة المبسطة" هو نقادي الجدل والخلط في ما يتعلق بتوصيات الاتحاد الأوروبي عليها، وخصوصا توصيات المتعلقة بقواعد الإدارة في شركات المساهمة.

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

ويرجع السبب في إنشاء هذا النوع من الشركات بفرنسا إلى تقرير المركز الوطني الفرنسي لأرباب العمل الذي لفت الانتباه إلى حاجيات المؤسسات الصناعية الفرنسية الكبرى التي تسعى إلى البحث عن إطار قانوني يسمح لها بتطوير التعاون بين المقاولات، مما نتج عن هذا الوضع سببا في نشوء ظاهرتين، الأولى تسمى "بالتهرب القانوني" التي بموجبها تنهرب غالبية الشركات الفرنسية والأجنبية من قواعد مدونة التجارة الفرنسية لسنة 1966 وتلجأ إلى دول توجد بها تنظيمات المستقلة قانونية مرنة للشركات كاللوكسمبورغ وهولندا، والثانية تنعت "باتفاقات المساهمين" عن النظام الأساسي.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إليه أن مبدأ ظهور الشركات التجارية بصفة عامة وشركة المساهمة المبسطة بصفة خاصة، إلى مبدأ القديم الذي كان يقوم بين أفراد العائلة وعلاقة الدم، ولكن مع التطورات الحالية التي توالفت في تعديل وتطوير قانون الشركات؛ وأصبح الوضع أمام تأسيس وخلق هذا النوع من الشركات بسبب تزايد التبادل الرأسمالي والتجاري، وبدأ الوضع بظهور شركات الأموال وبالضبط بالقرن السابع عشر كان تفوق في تحقيق مصالح الاستعمار والرقى بالمضاربة التي كانت تسود في مجال الممارسة العملية مما كان كنتاج لخلق هذا النوع من الشركات.

وعليه فإن شركة المساهمة المبسطة كنواة اقتصادية مهمة من خلال مرونتها وبساطتها لتحقيق الهدف من وراء إحداثها، إذ جعل منها آلية للتعاون والتقارب فيما بين الشركات، ومن هنا تتضح أهميتها.<sup>2</sup>

### ثانيا: تعريف شركة المساهمة البسيطة

كان الوضع القانوني للمؤسسات الناشئة قبل صدور القانون 22-09 المعدل والمتمم للقانون التجاري الجزائري يثير تساؤلات عديدة حول طبيعة المؤسسة الناشئة والنظام القانوني الذي يحكمها الى غاية صدور القانون 22-09 المعدل والمتمم للقانون التجاري السابق الذكر، أين حدد المشرع التكيف القانوني للمؤسسة الناشئة، باعتبارها شركة مساهمة بسيطة ينحصر إنشاؤها على الشركات الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة فقط، ويقصد بها في هذا الصدد: " الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص.ويمكن أن تؤسس شركة

---

يوسف الماموني، شركة المساهمة المبسطة في التشريع المغربي، مجلة الباحث، سلسلة أبحاث قانونية جامعية معمقة،

العدد 44، 2019-2020، ص 04

<sup>1</sup> يوسف الماموني، نفس المرجع، ص 05

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 05

<sup>3</sup> القانون رقم 22-09 المؤرخ في 5 مايو 2022 ، والذي يعدل ويتمم الأمر رقم 59 - 75 ، المذكور أعلاه، في الجريدة

الرسمية، عدد 32 ، الصادر في 14 مايو 2022

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

المساهمة البسيطة من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين و/ أو معنويين، وإذا كانت شركة المساهمة البسيطة لا تضم إلا شخصا واحدا، فإنها تسمى " شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد"<sup>1</sup>

وما يلاحظ في هذا الصدد انه بالنسبة للمشرع الجزائري فانه يعتبر شركة المساهمة البسيطة نوعا من شركات المساهمة وليس باعتبارها شركة مستقلة بذاتها على عكس المشرع الفرنسي الذي يعد أول من أحدث شركة المساهمة البسيطة تحت مسمى شركة الأسهم المبسطة بدليل أنه أدرجها في الفصل الثالث المعنون بـ " : شركات المساهمة" ليتممه بالقسم الثاني عشر تحت عنوان " : شركة المساهمة البسيطة" من الباب الأول من الكتاب الخامس من القانون التجاري<sup>2</sup>، فلو اعتبرها شركة مستقلة لها خصوصياتها، لأفردتها بفصل خاص بها على غرار الفصل الثالث مكرر الموسوم بـ " : شركة التوصية بالأسهم."

اعتبرت المشرع الجزائري العمل الذي تقوم به المؤسسات الناشئة يعد عملا تجاريا حسب الشكل عند اشتراطها لنسخة من القانون الأساس ي للشركة<sup>3</sup> وفقا لمقتضيات المواد 545 و 548 و 549 من القانون التجاري الجزائري كما نص أيضا أنه تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري<sup>4</sup> عرف المشرع الجزائري شركة المساهمة البسيطة في المادة 715 مكرر 133 من القانون رقم 09-22 السالف الذكر، التي نصت على أنه " : شركة المساهمة البسيطة هي الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص. يمكن أن تؤسس شركة المساهمة البسيطة من شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين و/أو معنويين.

إذا كانت شركة المساهمة البسيطة لا تضم إلا شخصا واحدا، فإنها تسمى "شركة المساهمة ذات الشخص الوحيد."

تتشأ شركة المساهمة البسيطة حصريا من طرف الشركات الحاصلة على ع لامة " مؤسسة ناشئة."

<sup>1</sup> قنفود رمضان، الجوانب القانونية للمؤسسات الناشئة على ضوء القانون رقم 09-22، المجلة الجزائرية للحقوق

والعلوم السياسية المجلد 07، العدد 02، 2022، ص ص 243

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 243-244

<sup>3</sup> المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254

<sup>4</sup> المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

من خلال هذا التعريف يظهر تأثير المشرع الجزائري في تعريفه لشركة المساهمة البسيطة بالتعريف المقدم من نظيره الفرنسي، حيث جاءت الصياغة الواردة مطابقة تماما لروح القانون الفرنسي في آخر تعديل للتقنين التجاري الفرنسي<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: اجراءات تأسيس شركة المساهمة

تتميز شركة المساهمة البسيطة بخاصيتين أساسيتين، تجعلها مختلفة عن باقي الشركات التجارية الأخرى، وبالرغم من وجود خمسة أنواع مختلفة من الشركات التجارية بحسب الشكل، فإن شركة المساهمة البسيطة تتفرد بخاصيتين أساسيتين لا نجدها في غيرها من الشركات، وهما خاصية الحرية التعاقدية في تأسيسها، والخاصية الثانية تتعلق بكون شركة المساهمة البسيطة، ما هي إلا في الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة<sup>2</sup>. ولهذا، أعالج هذه الخاصية الأخيرة في أولاً، ثم خاصية الحرية التعاقدية في ثانياً.

### أولاً: شرط اعتبار شركة المساهمة البسيطة الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة

من أجل تجسيد الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني على أرض الواقع، وحتى تتلائم مع توجهات السياسة الاقتصادية الوطنية الجديدة، علم المشرع الجزائري على تحفيز المستثمرين ولاسيما الشباب منهم والحاملين لمشاريع اقتصادية تنسم بالحدثة والابتكار على تأسيس مؤسساتهم الخاصة بهم، من أجل تحويل تلك المشاريع إلى منتجات جديدة، تساهم في إعطاء انطلاقة جديدة للحياة الاقتصادية والتجارية في الجزائر.

وقد طرح إشكال صعوبة إنشاء حاملي المشاريع المبتكرة لمؤسساتهم بالأشكال القانونية المتوفرة في القانون التجاري، المقصود الشركات التجارية<sup>3</sup>.

وهذا بسبب إما المسؤولية غير المحدودة لشركاء بعض الشركات مثل شركة التضامن أو الشركاء المتضامنين في شركات التوصية، إذ يسألون عن ديون الشركة بصفة مطلقة، أي أن أموالهم الخاصة تشكل ضماناً لديون الشركة، فبإمكان دائني هذه الأخيرة حجز أموالهم الخاصة والتنفيذ عليها<sup>4</sup>

<sup>1</sup> زواتين خالد، مرجع سابق، ص 119

<sup>2</sup> بوقرور سعيد، النظام القانوني لتأسيس شركة المساهمة البسيطة - دراسة مقارنة -، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،

المجلد 15، العدد 03، 2022 ص 556

<sup>3</sup> المحددة في المادة 544 منه، والسابقة الذكر

<sup>4</sup> المادة (551 - بالنسبة لشركة التضامن) والمادة 563 مكرر 1 الفقرة الأولى (بالنسبة للشركاء المتضامنين في شركة

التوصية البسيطة، الذين يخضعون للقانون الأساسي لشركاء شركة التضامن) من القانون التجاري.

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

وإما بسبب الحاجة إلى رؤوس أموال معتبرة من أجل إنشاء بعض الشركات مثل شركة المساهمة أو شركة التوصية البسيطة<sup>1</sup>.

كما قد ترجع تلك الصعوبة إلى محدودية بعض الشركات من الناحية التنظيمية، كالشركة ذات المسؤولية المحدودة بما في ذلك المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة، فبالرغم من إلغاء اشتراط الحم د الأدنى لرأس المال وجواز تقديم العمل للاشتراك فيها، والمسؤولية المحدودة لشركائها<sup>2</sup>، فمن ناحية التسيير والإدارة لازالت أحكامها مفروضة بقوة القانون. إذ يشترط المشرع أن يكون مديرها شخصا طبيعيا، وهو يحدد كفاءات تعيينه وعزله، ويصعب فيها اتخاذ القرارات، لاسيما عندما تكون حصص شركائها متساوية<sup>3</sup>.

كما أن أصحاب المشاريع المبتكرة، غالبيتهم من المستثمرين المبتدئين، فهم خريجي الجامعات أو المدارس التقنية أو معاهد التكوين المهني، فلا يملكون الأموال اللازمة لتأسيس شركات أموال. ولا يمكنهم اكتساب صفة التاجر بقوة القانون وتحمل المسؤولية غير المحدودة للشركاء المتضامنين<sup>4</sup>.

ولهذه الأسباب مجتمعة، تم التفكير في مساعدة هؤلاء المستثمرين بتحويل مشاريعهم المبتكرة إلى مؤسسات توسم بمنح علامة "مؤسسة ناشئة"

### ثانيا: حرية التعاقد في تأسيس شركة المساهمة البسيطة

<sup>1</sup> ألزم المشرع لتأسيس شركة المساهمة حد أدنى لرأس المال، حدده بخمسة ملايين دينار جزائري في حالة التأسيس باللجوء العلني للادخار، وبمليون دينار جزائري في حالة التأسيس دون اللجوء العلني للادخار طبقا للمادة 549 من القانون التجاري. وتطبق نفس الأحكام لتأسيس شركة التوصية بالأسهم، بإحالة من المادة 715 ثالثا من نفس القانون.

<sup>2</sup> تنص المادة 564 من القانون التجاري: «تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص».

تنص المادة 566 من القانون 15-20 سالف الذكر على: «يحدد رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بحرية من طرف الشركاء في القانون الأساسي للشركة، ويقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية».

يجب أن يشار إلى الرأسمال في جميع وثائق الشركة حسب المادة 567 الفقرة 2 من القانون 15-20، فالحصة النقدية يجب أن تكون قيمتها خمس (5/1) مبلغ رأس المال التأسيسي على الأقل، ويدفع المبلغ المتبقي على مرحلة واحدة أو عدة مراحل بأمر من مسير الشركة وذلك في مدة أقصاها خمس (05) سنوات من تاريخ تسجيل الشركة لدى السجل التجاري

<sup>3</sup> هو "الشخص الذي يقوم بمهام الإدارة والتسيير بموجب سند قانوني"؛ فهو يستمد سلطاته في التسيير من القانون أو من النظام الأساسي للشركة، ففي الشركة ذات المسؤولية المحدودة المسير القانوني هو مدير الشركة إذا كان التسيير فرديا أو مُدراء الشركة إذا كان التسيير جماعيا، كما يمكن أن يكون المسير القانوني من الغير، وهذا هو مفاد المادة 576 من القانون التجاري الجزائري.

<sup>4</sup> بوقرور سعيد، مرجع سابق، ص 557

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

يشكل العقد اللبنة الأولى والأساسية لوجود الشركة، على اعتبار أن الإرادة جوهر التصرفات القانونية، وهو ما يصطلح عليه مبدأ سلطان الإرادة الذي يعد من النظم القانونية الثابتة، بمعنى أن إرادة الإنسان تشرع بذاتها لذاتها، وتنشئ بذاتها لذاتها التزامها، فإذا ما لزم شخص بتصرف قانوني، فإنما يلتزم لأنه أراد، وبالقدر الذي أراد كأصل عام، ولقد أثر زخم نصوص القانون التجاري الفرنسي لسنة 1807 على مبدأ الحرية التعاقدية، بحيث تضمنت الكثير من أحكامه قواعد أمرت بتشكيلها ما يعرف بفكرة النظام العام، ومثال ذلك أنه لا يجوز تأسيس شركة المساهمة إلا بترخيص من طرف مجلس الدولة الفرنسي، وقد أسالت فكرة مدى تكريس مبدأ الحرية التعاقدية في الشركات التجارية حبر الكثيرين من الفقهاء والفلاسفة القانونيين والباحثين آنذاك، وبعد مرور ستون سنة عدلّ المشرع الفرنسي القانون التجاري لسنة 1807 بالقانون 1867، والذي جاء نتيجة اكتساب الأفراد لخبرة وثقافة اقتصادية، الأمر الذي دفع بالمشرع إلى فسح المجال أمام مبدأ الحرية التعاقدية في مقابل التقليل من شدة وحدّة النصوص الأمر، بحيث تحول نقاش الفقهاء آنذاك من تكريس للحرية التعاقدية إلى نطاقها<sup>1</sup>.

### 1. مفهوم حرية التعاقد في تأسيس شركة

ترتبط فكرة الحرية التعاقدية بمبدأ سلطان الإرادة الذي تنصب كل نتائجه في خانة تقديس الإرادة، بحيث يذهب أنصار هذا المبدأ إلى أن الإرادة لها السلطان الأكبر في تكوين العقد من حيث الطريقة والمقدار وفي الآثار التي تترتب عليه، بل في جميع الروابط القانونية ولو كانت غير تعاقدية، والأكثر من ذلك الإرادة الحرة هي مبدأ القانون والغاية التي ينتهي إليها<sup>2</sup>، وعقد الشركة التجارية كغيره من العقود يقوم على إرادة الاطراف، فلهم الحرية في تحرير عقد الشركة الذي يريدونه<sup>3</sup>، وهو ما تنص عليه المادة 416 ق.م.ج الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيين أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف إقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنتج عن ذلك<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بالطيب محمد البشير، الحرية التعاقدية في الشركات التجارية وفقا للتشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بيسكرة، الجزائر، 2017، ص 291

<sup>2</sup> عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، المجلد الأول نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015، ص 153 وما يليها.

<sup>3</sup> نواصير الزهراء، الحرية التعاقدية في قانون الشركات، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، المجلد رقم 02، عدد 02، جوان 2019، ص 134

<sup>4</sup> الأمر رقم 58 - 75 المؤرخ في 20 رمضان عام 5139 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية عدد 78 الصادرة في 24 رمضان عام 1395 الموافق 30 سبتمبر سنة 1975، ص 990 المعدل

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

إن الإرادة في ذاتها عمل نفسي لا يعلم به إلا صاحبه وهي لا تتخذ مظهرها الإجتماعي، إرادة الفرد وحدها تكفي لإبرام العقود، وبالتالي تستطيع هذه الإرادة إنشاء الإلتزامات العقدية<sup>1</sup> دون قيد على حرية الإنسان الكاملة، ولا يحد من هذه الحرية سوى إعتبارات النظام العام وحسب الآداب.

وإرادة الفرد لا تحتاج في إبرام العقود إلى شكل خاص، وهذا هو مبدأ رضائية العقود، كما أن حرية الفرد في التعاقد تشمل حريته أيضا في عدم التعاقد فلا إيجابار عليه أن يدخل في رابطة عقدية لا يرغبها.<sup>2</sup>

فقد نص المشرع الجزائري في المادة 59 من القانون المدني حيث جاء في نصها " يتم العقد بمجرد أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتهما المتطابقتين دون إخلال بالنصوص القانونية<sup>3</sup>.

ويميز علماء النفس بين عدة صور للإرادة معتمدين في ذلك على قدرة وتطور إدراك كل كائن، أما القانون فإنه لا يعتد إلا بالإرادة الجدية التي عرفت تطورات عديدة فرضتها تحولات المجتمعات وقد أجمعت كلها على ضرورة إظهار هذه الإرادة.<sup>4</sup>

ويمكن تقسيم حرية الإرادة في التعاقد إلى قسمين هما :

أ. الإرادة الباطنية: فطبقا للمذهب الشخصي تكون العبرة بالنية الخفية لا بما تأخذ من مظهر خارجي، ويكون التعبير الخارجي عن الإرادة الباطنية مجرد قرينة عليها وعلى القاضي إن يتحرى عن النية الحقيقية لم صدر عنه التعبير، إذ قد يكون هذا التعبير صادقا وقد لا يكون والعبرة في هذا المذهب هي الإرادة الباطنية، وتترتب على ذلك نتائج خطيرة فيما يتعلق ببقاء التعبير عن الإرادة بعد موت صاحبه الإرادة<sup>5</sup> حسب مادة 62 من القانون المدني التي تنص على " إذا مات من صدر منه التعبير عن الإرادة أو فقد

---

والمتمم لاسيما بالقانون رقم 05 - 07 المؤرخ في 13 ماي سنة 2007 ، الجريدة الرسمية عدد 31 الصادرة في 13 ماي سنة 2007

<sup>1</sup> بلحاج العربي، النظرية العامة للإلتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الأول، التصرفات القانونية، العقد والإرادة المنفردة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 59

<sup>2</sup> محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني - النظرية العامة للإلتزامات مصادر الإلتزام - العقد والإرادة المنفردة - دراسة مقارنة في القوانين العربية - طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 46

<sup>3</sup> المادة 59 من القانون المدني الجزائري

<sup>4</sup> علي فيلال، الإلتزامات، النظرية العامة للعقد، رقم للنشر، ط03، 2013، ص 98

<sup>5</sup> علي علي سليمان، النظرية العامة للإلتزام - مصادر الإلتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط02، 2008، ص 32

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

أهليته قبل أن ينتج التعبير أثره، فإن ذلك لا يمنع من ترتيب هذا الأثر عند إتصال التعبير يعلم بعلم من وجه غليه، هذا مالم يتبين العكس من التعبير أمن طبيعة التعامل.

### 2. الإرادة الظاهرة.

والمذهب المادي يعتد بالإرادة الظاهرة فإن صدر التعبير عن الإرادة فإن صدر التعبير عن الإرادة فإنه يحدث أثره القانوني بصرف النظر عن نية من صدر منه فالعبرة من هذا المذهب هي إعلان الإرادة حتى يكون هناك استقرار في التعامل بين الناس.

ولنضرب مثلا يوضح لنا الفرق بين المذهبين، شخصا لديه حصانان أحدهما أبيض والآخر أحمر ويريد التخلص من هذا الأخير فيعرض على شخص إن يبيعه الحصان الأبيض، وإرادته الباطنية توجهت إلى بين الحصان الأحمر وإرادته الظاهرة عبرت عن الحصان الأبيض غلطا، فطبقا للمذهب الشخصي يكون هناك غلط لأن الإرادة الباطنية لم تظهر في ثوبها الصادق، وطبقا للمذهب المادي يقع البيع على الحصان الأبيض الذي صدر التعبير به<sup>1</sup>.

### 3. توافق الإرادتين :

يفترض العقد إيجاب يتبعه قبول، ويجب إن يكون القبول مطابقا للإيجاب حتى ينعقد<sup>2</sup>

**الإيجاب :** الإيجاب هو العرض الصادر من شخص يعبر بوجه جازم عن إرادة في إبرام عقد معين، بحيث إذا ما إقترن به قبول مطابق له. انعقد العقد .<sup>3</sup> يرى أنصار هذا الرأي إن العقد يتم عندما يتبادل المتعاقدان التعبير عن إرادتهما المتطابقتين إلا إن تبادل التعبير فيه نظريتان:

أ- **نظرية التسليم:** يرى أنصار هذه النظرية أن لحظة تكون العقد هي لحظة تسلم الموجب قبول الموجب له.

ب- **نظرية العلم بالقبول :** يرى أنصار هذه النظرية وهو كثير، أن لحظة إنشاء العقد هي لحظة علم الموجب بالقبول، لأن أي إرادة في إنشائها لأثر قانوني يلزم أن يعلم بها من هي موجهة إليه<sup>4</sup>.

**القبول** القبول يجب أن يكون باتا، أي ينطوي على نية قاطعة وأن يوجه إلى صاحب الوعد بالتقاعد

<sup>1</sup> علي علي سليمان، المرجع السابق، ص32

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 32-33

<sup>3</sup> بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري - الجزء الأول - التصرف القانوني - العقد والإرادة المنفردة، ديوان المطبوعات الجامعية . ط 5 بن عكنون، الجزائر. ص67

<sup>4</sup> عبد الرزاق السنهوري، مصادر الحق في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة بالفقه الغربي، ج 4 ، منشورات الحلبي

الحقوقية بيروت، ط02، 1998 ص21

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

(أو الإيجاب) وأن يطابق الإيجاب مطابقة تامة، لكن ما هو الحل إذا اقترن القبول بما يزيد في الإيجاب أو يقيد منه، أو يعدل فيه؟ هذه الحالة يعتبرها البعض: رفضا يتضمن إجابا جديدا..

التعبير عن الإرادة يتم عادة باستعمال اللفظ أو الكتابة أو الإشارة أو اتخاذ موقف لا يدع أي شك في دلالة على الإرادة، نصت المادة 60 من القانون المدني على حرية التعبير مجسدة بذلك لمبدأ الرضائية، فالفرد له كامل الحرية في كيفية التعبير عما يريد. <sup>1</sup>

فالتعبير عن الإرادة وسائل كثيرة بواسطتها يتم الإفصاح عن الإرادة ونقلها من إرادة كامنة في النفس إلى إرادة ظاهرة يعلم بها الغير، هذه الوسائل بدورها تنقسم إلى مظاهر إيجابية تصلح بصفة عامة للتعبير عن الإرادة، كاللفظ والكتابة والإشارة، والموقف الدال على الإرادة، حيث أن الأصل في التعبير عن حرية الإرادة هو اللفظ وهو الطريق الطبيعي والسهل للتعاقد

وذلك لقوة دلالاته ووضوحه ففي الفقه الإسلامي مقدم على غيره. <sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تكريس حرية التعاقد في تأسيس شركة المساهمة البسيطة

ترك المشرع المجال للحرية التعاقدية في شركة المساهمة البسيطة، كان بهدف إيجاد شكل قانوني من أشكال الشركات التجارية من أجل تفعيل التعاون بين أعضائه. <sup>3</sup>

وباعتبار أن أعضاء هذا الشكل هم مؤسسات ناشئة، فكان الهدف تجميعها داخل قالب قانوني، مع اعطائهم حرية تعاقدية في تنظيمه، وبذلك ترك المشرع للمؤسسين حرية تحديد رأسمال الشركة في القانون الأساسي، والقيمة الإسمية للأسهم، وكذا حرية تحديد كيفية تقدير الأسهم الناتجة عن تقديم العمل، والأرباح المخصصة لها.

كما أن الحرية التعاقدية سحت للمؤسسين بالتقدير النقدي للأموال العينية دون اللجوء إلى مندوب الحصص، متى توفرت شروط ذلك، وهذا ما لا نجده في أية شركة أخرى.

وأهم مجال ترك فيه المشرع للمساهمين الحرية التعاقدية، مجال الإدارة والتسيير، فلم يخضع شركة المساهمة البسيطة لتعقيدات هياكل شركة المساهمة، بل ترك لشركائها الاختيار بين الإدارة والتسيير، بتعيين رئيس الشركة أو بتعيين قائم بالإدارة كمدير عام أو مدير مفوض، وحتى في القرارات

<sup>1</sup> جاب الله عبد الحميد، التعبير عن الإرادة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر بن عكنون. 2013 - 2012 - ص 22

<sup>2</sup> د.محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني - النظرية العامة للإلتزامات مصادر الإلتزام - العقد والإرادة المنفردة، دراسة مقارنة في القوانين العربية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر. 2012 - ، ص 83

<sup>3</sup> بوقرور سعيد، مرجع سابق، ص 559

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

الواجب اتخاذها بصفة جماعية من طرف الشركاء وباستثناء بعض القرارات ذات الأهمية، يحددها المساهمين بكل حرية في القانون الأساسي.

وعليه فإن المشرع باستحداثه لشركة المساهمة البسيطة أعاد بعث النظرية التعاقدية في تأسيس الشركات التجارية، التي تعتبر الشركة عقدا خاضعا للحرية التعاقدية لأطرافه، أساسه سلطان إرادة المتعاقدين، فلها الحرية في إنشائها وتنظيم إدارتها وحتّى نمط رقابتها بشكل يتم التنسيق بين الحرية التعاقدية والمحافظة على الشخصية المعنوية للشركة.

وبذلك، تكون الحرية التعاقدية قد أضفت مرونة في تأسيس هذا النوع الجديد من الشركات التجارية، ومرونة في تنظيم إدارته وتسييره، السبب الذي أدى بالمشرع بإضافة مصطلح "بسيطة" لعبارة "شركة المساهمة"، في تسمية هذا الشكل الجديد بشركة المساهمة البسيطة<sup>1</sup>.

تقوم نظرية "الشركة عقد"، على أساس أن الشركة تأسس بإرادة أطرافها لإنشاء وضع قانوني جديد، فاتفاق الأطراف وتوافق إرادتهم هو المظهر الأساسي لمعظم الشركات، وقد نالت هذه النظرية تأييدا كبيرا في الفقه التقليدي خلال القرن التاسع عشر لتكيفها مع المبدأ القانوني المعروف بمبدأ سلطان الإرادة<sup>2</sup> وتظهر أهمية هذه النظرية خاصة بالنسبة: للشركات في طور التأسيس أي قبل اكتساب الشخصية المعنوية، شركات الأشخاص والشركات التي لا تكتسب الشخصية المعنوية كشركة المحاصة. لكن تصطدم هذه النظرية بالواقع عندما يتعلق الأمر بشركات مكونة من شخص واحد، أو بالشركات ذات الهيكلة المعقدة كشركة المساهمة. وعليه وجهت لها عدة انتقادات نذكر منها:<sup>3</sup>

بعض القواعد في تسيير الشركة لا تتطابق مع نظرية العقد، فقانون الأغلبية مثلا، يمكن على أساسه تغيير بعض بنود العقد التأسيسي دون موافقة الأقلية، أي أن الامضاء المسبق على العقد التأسيسي الذي أفرغت فيه إرادة الشركاء، لا يجعل بعضهم (الأقلية) في مأمن من تغيير بنوده دون موافقتهم.

- عقد الشركة ذو طبيعة خاصة، حيث ينشأ عنه شخص قانوني، يتطلب تنظيما محكما وفره له التشريع بصفة عامة، بغض النظر عن إرادة أطراف العقد المنشأة لهذا الشخص المعنوي.

<sup>1</sup> بوقرور سعيد، مرجع سابق، ص 560

<sup>2</sup> فتيحة يوسف عماري، أحكام الشركات التجارية: وفقا للنصوص التشريعية والمراسيم التنفيذية الحديثة، وهران، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007، ص. 14

<sup>3</sup> منية شوايدية، تأسيس الشركات التجارية في التشريع الجزائري، بين الطابع التعاقدية والنظامي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020، ص 328

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

- الشركة لیت دائما عقد، بما أنها يمكن أن تنشأ بالإرادة المنفردة لشخص واحد، ومنه من الصعب الجزم بأن الطبيعة القانونية للشركة هي "عقد".

### الفرع الاول: الشروط الموضوعية لتأسيس شركة المساهمة البسيطة

تأثر المشرع الجزائري إلى حد كبير بالنظرية التعاقدية، حيث عرفت المادة 416 من القانون المدني الجزائري الشركة على أنها عقد ومنه يجب توافر الأركان العامة في العقد وهي الرضا والمحل والسبب، كما يجب أن يتوافر هذا العقد على أركان خاصة وهي : تعدد الشركاء وتقديم حصة وأن يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر بالإضافة إلى ركن آخر وهو توفر فيه الاشتراك بينهم أي تعاون الشركاء على تحقيق غرض الشركة، والمشرع الجزائري لم يكتف بالأركان الموضوعية (العامة والخاصة) بل اشترط لانعقاد عقد الشركة أن يفرغ في شكل رسمي.

تخضع شركة المساهمة البسيطة في تأسيسها، مثل جميع الشركات التجارية الأخرى، لشروط موضوعية وأخرى شكلية، ويطلق على هذه الشروط بشروط الصحة، أي لا يصح عقد الشركة بتخلف شرط منها. مما يؤدي إلى بطلانها، إما بطلانها مطلقا إذا كان الشرط من النظام العام، وإما بطلانها نسبيا فيمكن تصحيحه، ولهذا، يتوجب تبيان الشروط الموضوعية في المطلب الأول، ثم الشروط الشكلية في المطلب الثاني.

### أولا: الشروط الموضوعية العامة لتأسيس شركة المساهمة البسيطة

يشترط لتأسيس شركة المساهمة البسيطة أركان العقد المعروفة في الشريعة العامة من رضا ومحل وسبب.

#### أ. التراضي

إن العقد هو توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني، فالتراضي هو قوام أي علاقة عقدية ولا بد من توافر إرادة صحيحة لدى أطراف العقد، وكذلك تطابق إرادة هذه الأطراف على إحداث الأثر القانوني المقصود، ويشترط لانعقاد الشركة التجارية توافر الرضا الصحيح الخالي من العيوب، وإلا كان قابلا للإبطال لمصلحة من شاب العيب رضاه كالغلط، الإكراه، التدليس والغبن<sup>1</sup>، والغلط كأن يتعاقد أحد الشركاء على اعتبار أنه شريك في شركة التضامن مع أن العقد هو شركة توصية بسيطة، والتدليس كأن

<sup>1</sup> أمال بوهنتالة، جزاء تخلف أركان عقد الشركة في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية - العدد 05،

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

يلجأ مؤسس شركة تجارية إلى حيل وأساليب لولاها لما أبرم الطرف الآخر العقد قصد جعله يقدم على الاشتراك في الشركة.<sup>1</sup>

يجب أن يكون الرضا صادر عن ذي أهلية، والأهلية الواجب توافرها في عقد الشركة هي أهلية التصرف، وبالرجوع إلى القانون التجاري الجزائري لا نجد أي نص يتعلق بالأهلية، الأمر الذي يعني أنه يجب الرجوع إلى القواعد العامة المنظمة للأهلية في القانون المدني، وتعرف الأهلية على أنها صلاحية الشخص للقيام بالأعمال والتصرفات القانونية التي يترتب عليها كسب الحقوق وتحمل الالتزامات، "كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية وسن الرشد تسعة عشر 19 سنة كاملة"، وعليه يجب أن يكون الشريك في الشركة أهلاً للتصرف، والأهلية هي بلوغ سن 19 سنة كاملة غير مشوبة بعوارض الأهلية، الجنون، العته، السفه والغفلة، بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في القانون التجاري وهي القاصر المرشد المأذون له بممارسة التجارة إذا بلغ سن 18 سنة كاملة وحصل على إذن من والده أو أمه أو مجلس العائلة مصادق عليه من المحكمة، حيث يجوز له أن يبرم عقد شركة.<sup>2</sup>

وتختلف الأهلية اللازمة في الشريك باختلاف نوع الشركة، فإذا تعلق الأمر بانعقاد شركة يسأل فيها الشريك عن ديون الشركة بصفة مطلقة، قد تستغرق كل أمواله عندما يكون شريكاً متضامناً يجب أن يكون كامل الأهلية، أما إذا كان المراد من العقد تكوين شركة أموال كشركة المساهمة البسيطة التي يسأل فيها الشريك عن ديون الشركة في حدود ما قدمه من حصص.<sup>3</sup>

يبطل عقد الشركة مطلقاً إذا كان الرضا منعدماً، أو كان المحل أو السبب مخالف للنظام العام والآداب العامة، كالاتجار بالمخدرات أو التهريب، أو إذا تضمن عقد الشركة شرط الأسد، ويحق لكل ذي مصلحة أن يتمسك به، كما يمكن للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولا يزول البطلان بالإجازة ولا يمكن تصحيحه، وتسقط دعوى البطلان بمضي 15 سنة من تاريخ إبرام العقد كذلك يؤدي البطلان المطلق إلى فسخ العقد وزوال العقد بأثر رجعي، ويعود المتعاقدون إلى الحالة التي كانوا عليها من قبل.

أما إذا شاب أحد الشركاء عيب من عيوب الرضا كالإكراه والغلط والتدليس، أو كان الشريك قاصراً فإن البطلان يقع لمصلحته فقط دون بقية الشركاء، ويسقط حق الشريك في طلب البطلان إذا أجاز

<sup>1</sup> أمال بوهنتالة، مرجع سابق، ص 185

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 186

<sup>3</sup> المادة 715 مكرر 133 من القانون 09-22: شركة المساهمة البسيطة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص..."

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

العقد سواء كانت الإجازة صريحة أو ضمنية حسب المواد 100 و 101 من القانون المدني، ويسقط حقه إذا لم يتمسك به الشريك خلال 05 سنوات، ويبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب، وفي حالة الإكراه من يوم انقطاعه، غير أنه لا يجوز التمسك بحق الإبطال لغلط أو تدليس أو إكراه إذا انقضت عشر سنوات من وقت تمام العقد.

وإذا كان الأصل أن أثر البطلان النسبي يقتصر على من شرع هذا البطلان لمصلحته، إلا أن هذا الأثر يمتد مع ذلك إلى بقية الشركاء إذا تعلق الأمر بشركة من شركات الأشخاص، فيؤدي النطق به إلى انهيار العقد برمته بالنسبة لكافة الشركاء لأن الشريك في هذا النوع من الشركات محل اعتبار خاص عند التعاقد، أما إذا تعلق الأمر بشركات الأموال التي تقوم على الاعتبار المالي فإن أثر البطلان يقتصر على من شاب العيب رضاه، ويظل العقد صحيحاً منتجاً لأثاره بالنسبة لباقي الشركاء.<sup>1</sup>

### ب. المحل أو الموضوع الاجتماعي للشركة

يتمثل محل عقد الشركة في النشاط الذي يلتزم الشركاء بتنفيذه، وهو ما يسمى بالموضوع الاجتماعي للشركة، وعقد الشركة كغيره من العقود لا بد أن يكون له محل معين وممكن ومشروع<sup>2</sup>، ويشمل المحل النشاط أو المشروع الاقتصادي الذي قامت الشركة من أجله، ويجب أن يكون مشروعاً غير مخالف للنظام العام والآداب العامة وإلا كان باطلاً بطلاناً مطلقاً، وذلك وفقاً للمادة 93 من القانون المدني التي تنص على أنه: "إذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته أو مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة كان باطلاً بطلاناً مطلقاً".

### ج. السبب

يقصد بالسبب الباعث على تكوين الشركة المتمثل في تحقيق الأرباح واقتسامها عن طريق ممارسة أحد الأنشطة الاقتصادية، فإذا كان سبب الشركة غير مشروع كأن تؤسس شركة لا تهدف إلى تحقيق الربح بل إلى منافسة شركة أخرى للقضاء عليها، فيكون سببها غير مشروع وتكون باطلة بطلاناً مطلقاً<sup>3</sup> فالسبب هو الغاية أو الدافع أو الباعث للتعاقد وهو نية الاشتراك مع اقتسام الأرباح وتحمل الخسائر، حيث تنص المادة 97 من القانون المدني: "إذا التزم المتعاقد لسبب غير مشروع أو لسبب مخالف للنظام العام أو للآداب كان العقد باطلاً".

<sup>1</sup> أمال بوهنتالة، مرجع سابق، ص 182

<sup>2</sup> عزيز العكلي، الوسيط في الشركات التجارية، دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص 33

<sup>3</sup> أسامة نائل المحيسن، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 34

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

كما أنه إذا ذكر السبب في العقد، فتقوم الفرضية على أنه السبب الحقيقي، حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك، ويقع عبء الإثبات على من يدعي صورية السبب<sup>1</sup>

**ثانيا: الشروط الموضوعية الخاصة لتأسيس شركة المساهمة البسيطة**

كما سبق الإشارة إليه فإن المشرع الفرنسي كان سابقا في استحداث هذه الطائفة الجديدة من الشركات التجارية فبصدور القانون رقم 94-1 المؤرخ في 3 جانفي 1994، عرفت المنظومة التشريعية الفرنسية تبني نوع جديد من الشركات التجارية سميت في صلب هذا القانون "شركة الأسهم المبسطة"، تتمتع بنطاق محدود مصمم كهيكل للتعاون بين المؤسسات يتناسب مع إنشاء فروع مشتركة بينها، والتي يعود أساس تكريس هذا النوع من الشركات في فرنسا لتقرير المركز الوطني الفرنسي لأرياب العمل الذي لفت الانتباه إلى حاجيات المؤسسات الصناعية الفرنسية الكبيرة التي تطمح إلى التوفر على إطار قانوني جديد يسمح لها بتطوير التعاون بين المقاولات على اعتبار أن شركة المساهمة هي في الأصل غير مرنة ولا تترك المجال للحريات الفردية، إذ كانت الشكلية الصارمة هي خاصيتها الأساسية عن طريق تدخل المشرع بقواعد أمرت في كل المراحل التي تقطعها هذه الشركة منذ تأسيسها إلى حلها.<sup>2</sup>

تجسد العمل بأحكام شركة المساهمة البسيطة في القانون الجزائري بصدور القانون رقم 22-09، سالف الذكر، حيث نصت المادة الثالثة منه على تتميم الفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الخامس من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، بقسم جديد عنوانه "شركة المساهمة البسيطة"، يتضمن القسم المعني أحد عشر مادة تتعلق بأحكام شركة المساهمة البسيطة، فقد أفردت التشريعات المنظمة لشركة المساهمة البسيطة أحكام قانونية خاصة بها فحرصت على جعلها شركة تجارية مغلقة، بأركان موضوعية خاصة متميزة.<sup>3</sup>

**1. عدم اشتراط حد لعدد الشركاء:** إن تعدد الشركاء في الشركة أمر تمليه فكرة الشركة التي تعني الاشتراك والتعاون بين مجموعة من الأشخاص اتحدت مصالحهم لتنفيذ المشروع الاقتصادي الذي تكونت

<sup>1</sup> بوقرور سعيد، مرجع سابق، ص 563

<sup>2</sup> أحريل خالد، الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة في القانون المغربي، رسالة دبلوم نهاية التكوين في سلك الماستر الاساسي قانون أعمال، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد 07، المغرب، 2016-2017، ص 05

<sup>3</sup> ظريفة موساوي، عن خصوصية شركة المساهمة البسيطة: دراسة تحليلية مقارنة، المجلة النقدية للقانون والعلوم

السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص 872

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

من أجله، فالاشتراك في مشروع مالي يقتضي تعدد المشاركين وتوحيد جهودهم وأموالهم لتحقيق الهدف المشترك.<sup>1</sup>

تنص المادة 592 من القانون التجاري الجزائري في تعريف الشركة شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة (7)<sup>2</sup>، ومنه نجد المشرع الجزائري في شركة المساهمة قد وضع حد أدنى لعدد الشركاء بحيث لا يجوز أن يقل عن 07 أشخاص.

وبالعودة الى القانون 09-22 ضمن أحكام المادة 715 مكرر: 133<sup>3</sup> و المادة 715 مكرر 134<sup>4</sup>، نجد ان المشرع الجزائري لم يشترط لتأسيس شركة المساهمة البسيطة توفر حد أدنى من الشركاء فيمكن أن تؤسس من طرف الشخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين فالأمر مرده لإرادة الشركاء دون تحديد قانوني مسبق لعدد هؤلاء .

يبين موقف المشرع الجزائري القاضي بفتح مجال تأسيس هذا النوع من الشركات أمام الأشخاص الطبيعية أو المعنوية على حد سواء تبني هذا الأخير لآخر ما توصل إليه القانون الفرنسي من تطور فيما تعلق بالأشخاص المخول لهم قانونا تأسيس شركات الأسهم المبسطة، فالمنتبع للقانون الفرنسي لسنة

---

<sup>1</sup> ويختلف عدد الشركاء في التشريع الجزائري حسب أشكال الشركة، ففي شركة المساهمة لا يجب أن يقل عدد الشركان عن 07 حسب المادة 592 من القانون التجاري، وفي الشركة ذات مسؤولية محدودة لا يجب أن يتجاوز 50 شريك حسب المادة 592 المعدلة بالقانون 15-20 المؤرخ في 2015/12/30 بعد أن كان عدد الشركاء في هذه الشركة لا يتجاوز 69 شريكا، أما شركة التضامن فتتكون من شخصين أو أكثر.

واستثناء على مبدأ تعدد الشركاء أجازت التشريعات الحديثة ومن بينها التشريع الجزائري قيام شركة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الواحد، وذلك حسب المادة 564 من القانون التجاري: "تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص. إذا كانت الشركة ذات المسؤولية المحدودة طبقا للفقرة السابقة لا تضم إلا شخصا واحدا" كـشريك وحيد "تسمى هذه الشركة" مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة"... ميلود بن عبد العزيز . أمال بوهنتالة، مرجع سابق، ص 187

<sup>2</sup> المادة 592 عدلت بالمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 03 ذى القعدة عام 1413 الموافق لـ 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للقانون التجاري.

<sup>3</sup> المادة 715 مكرر 133 من القانون 09-22: "... يمكن أن تؤسس شركة المساهمة البسيطة من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين و/أو معنويين.

إذا كانت شركة المساهمة البسيطة لا تضم إلا شخصا واحدا، فإنها تسمى "شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد".

<sup>4</sup> المادة 715 مكرر: 134 من نفس القانون: "فضلا على الخصائص الأخرى المنصوص عليها في هذا القسم، تتميز شركة المساهمة البسيطة في عدم اشتراط حد أدنى للشركاء والرأسمال لإنشائها وفي تحديد كفاءات تنظيمها وسيرها في قانونها الأساسي".

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

1994 يلاحظ حصر تأسيس شركة الأسهم المبسطة في نطاق ضيق، حيث قصره على الشركات وأقصى بذلك الأشخاص الطبيعيين الفاعلين في مجال الاقتصاد والتجارة والصناعة ما عرضه لانتقادات عديدة وجهت له من طرف الفقه الفرنسي، بالنظر إلى الانتقادات العديدة التي وجهت له من طرق الفقه الفرنسي - أن يتدخل - من أجل تعديل مقتضيات قانون 3 يناير 1994 المتعلق بشركة الأسهم المبسطة بقانون 12 يوليوز 1999 المتعلق بالابتكار والبحث ليفتحها بذلك على كل المجالات وعلى كل الأشخاص، معنويين كانوا أو طبيعيين، ويمكن أن تعتمد أيضا المقاولات الفردية والجماعية والمقاولات التي تتخذ شكل شركة أم لا، كانت مقاولات كبيرة أو صغيرة أو متوسطة، ليحدث المشرع الفرنسي بذلك نقلة اقتصادية نوعية تتيح الفرصة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لم يتخذوا شكل شركة أن يكونوا أعضاء في شركة الأسهم المبسطة.<sup>1</sup>

و يعتبر القانون رقم 99-587 المؤرخ في 12 جويلية 1999 والمتعلق بالابتكار والبحث، بداية التطور الحقيقي في تنظيم شركة الأسهم المبسطة في القانون الفرنسي حيث قضت المادة الثالثة منه بتعديل أحكام المادة 262-1 من القانون رقم 66-37 المؤرخ في 24 جويلية 1966، والمتعلق بالشركات التجارية والسماح بتأسيس هذا النوع من الشركات من طرف كل الأشخاص طبيعية كانت أو معنوية، ليحدث المشرع الفرنسي بذلك نقلة اقتصادية نوعية تتيح الفرصة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لم يتخذوا شكل شركة أن يكونوا أعضاء في شركة الأسهم المبسطة.<sup>2</sup>

ليواصل المشرع الفرنسي محاولته لتطوير الأحكام المتعلقة بشركة الأسهم المبسطة من خلال السماح بتأسيسها بشريك وحيد كخطوة جريئة في سياق بناء المنظومة القانونية في مجال الأعمال والمؤسسات، يواكبها برنامج تأهيل الموارد البشرية وتكوينها، في إطار إستراتيجية النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما مكن الشخص الواحد بأن يؤسس بإرادته المنفردة شركة ذات شخصية معنوية يكون المسؤول عن ديونها في حدود ما خصصه لها من رأس المال.<sup>3</sup>

ما يعني أن المشرع الفرنسي يجيز للشخص الواحد ليس فقط تأسيس المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة، بل حتى شركة المساهمة البسيطة الفردية، وذلك بإرادته المنفردة، حيث تم تأكيد إمكانية تأسيس شركة المساهمة البسيطة من طرف شخص واحد في متن المادة 715 مكرر 133 من القانون رقم 22-09، سالف الذكر، فتسمى "شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد"،

<sup>1</sup> أحريل خالد، مرجع سابق، ص 26

<sup>2</sup> ظريفة موساوي، مرجع سابق، ص 876

<sup>3</sup> المأومني يوسف، مرجع سابق، ص 86

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

مع إفراد المشرع الجزائري بالنص على أن تنشأ شركة المساهمة البسيطة حصريا من طرف الشركات الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.<sup>1</sup>

ويظهر بأن المشرع الجزائري، مثل نظيره الفرنسي، أراد فتح المجال أمام جميع المستثمرين كيف ما كانت طبيعتهم، فيمكن تأسيس شركة المساهمة البسيطة من عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين أو من شخص لوحد، سواء كان طبيعيا أو معنويا. ولا نجد شركة تشترك مع هذه الشركة في هذه الإمكانية، إلا أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي يمكن تأسيسها هي الأخرى من شخصين طبيعيين و/أو معنويين، كما يمكن تأسيسها من طرف شخص لوحد، كما سبق ذكره.<sup>2</sup>

### 2. عدم اللجوء العلني للادخار :

تنص المادة 715 مكرر 139 من القانون 09-22 على: "يحظر على شركة المساهمة البسيطة اللجوء العلني للادخار أو طرح أسهمها في البورصة"، ولعل من مبررات منع شركة المساهمة البسيطة من اللجوء العلني للادخار هو الحرية التعاقدية للشركاء في تنظيمها وتسييرها؛ لأن تلك الحرية تستتبع بالضرورة اختفاء مقتضيات النظام العام التي تضمن حماية الادخار العمومي؛ وهي حماية تتطلب شكليات معقدة ومفصلة ومقيدة تعطل السير العادي للشركة التي أساسها المرونة والتبسيط في تسيير نشاطها؛ لهذا كان لا بد من التدخل لحماية نشاطها؛ وفتح الباب فقط في أوجه الشركاء سواء كانوا أشخاص طبيعية أو معنوية التي يفترض فيها على أنها في وضعية قانونية ومالية تسمح لها بحماية مصالحها دونما حاجة إلى مقتضيات حامية تقليدية التي تعتمد في شركات المساهمة.<sup>3</sup>

يترتب على منع شركة المساهمة البسيطة من اللجوء العلني للادخار بطلان عقود الاكتتاب التي تبرمها مع الجمهور لخرقها إحدى القواعد القانونية الآمرة، فطبقا للفقرة الثانية (2) من المادة 733 من القانون التجاري لا يحصل بطلان العقود أو المداوات غير التي نصت عليها الفقرة المتقدمة من ذات المادة إلا من مخالفة نص ملزم من هذا القانون أو من القوانين التي تسري على العقود، ويبدو من ذلك أن المشرع الجزائري لم يرتب غرامة مالية كجزاء لمخالفة قاعدة حظر اللجوء العلني للادخار متأثرا في ذلك بأخر ما تبناه المشرع الفرنسي حول هذه المسألة، هذا وقد كان القانون الفرنسي يفرض غرامة مالية تقدر ب 18 000 أورو على مسيري شركة الأسهم المبسطة التي يثبت لجوئها للادخار العلني، ليعود

<sup>1</sup> ظريفة موساوي، مرجع سابق، ص 877

<sup>2</sup> بوقرور سعيد، مرجع سابق، ص 564

<sup>3</sup> بوخرص نادية، الأحكام القانونية الخاصة الناظمة لشركة المساهمة البسيطة وفق القانون 09-22، مجلة الدراسات

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

المشرع الفرنسي للتراجع عن موقفه القاضي بالمساءلة الجنائية لمسييري شركة الأسهم المبسطة نتيجة الإخلال بأحكام المادة 2-227 L من التقنين التجاري الفرنسي فنصت المادة الرابعة (4) من القانون رقم 2019 - 744، بإلغاء المادة 3-244 L من التقنين التجاري الفرنسي.

ويلاحظ أن الحظر من اللجوء العلني للدخار الذي سطره المشرع في حق شركة المساهمة البسيطة، جاء لرفع الأموال الخاصة والتي لا يمكن أن يصل إليها إلا الشركاء بها، لحمايتهم من تبني نهج قد يفقدهم التحكم بأموال الشركة وفقدان الرقابة عليها، خصوصا إذا ما تم فتح الاكتتاب من الأول أمام الجمهور، والذي من المحتمل أن يهدد السلطة التي يحوزها الأغلبية<sup>1</sup>

**3. عدم اشتراط حد أدنى لرأسمال شركة المساهمة البسيطة:**

يتكون رأس المال في الشركة بصفة عامة من مجموع الحصص التي يقدمها الشركاء، والحصص المقدمة إما أن تكون نقدية أو عينية، كما يمكن أن تكون حصة من عمل أو عنصر من عناصر الملكية الصناعية والتجارية .

ويمكن لشركة المساهمة البسيطة أن تصدر أسهما غير قابلة للتصرف فيها ناتجة عن تقديم عمل، ولا تدخل أسهم تقديم عمل في تأسيس رأسمال الشركة، غير أنها تدخل في تقاسم الأرباح وصافي الأصول والخسائر، وتحدد كفاءات تقدير قيمتها وما تخوله من أرباح ضمن القانون الأساسي للشركة.<sup>2</sup>

ويعود سبب استبعاد حصة تقديم عمل من رأسمال شركة المساهمة البسيطة الصعوبة تقييمها نقدا، حيث تعتبر أسهما غير قابلة للتصرف فيها، ومن ثم فالحصص النقدية والعينية هي الأسهم التي تمثل الضمان العام لدائني الشركة القابليتها أن تكون محلا للتنفيذ الجبري.

لقد اخضع المشرع تقدير رأسمال شركة المساهمة البسيطة لاتفاق الشركاء أو الرغبة الشريك المساهم الوحيد في حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، والذي يحدد في القانون الأساسي للشركة<sup>3</sup>، حيث استبعد المشرع تطبيق الأحكام العامة الشركة المساهمة في هذه المسألة من خلال استثناء المادة 594 فقرة 01 التي تنص على: " يجب أن يكون رأسمال شركة المساهمة بمقدار 5 خمسة ملايين دينار جزائري على الأقل، إذا ما لجأت الشركة علنية للدخار، ومليون دينار جزائري على الأقل في الحالة المخالفة".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ظريفة موساوي، مرجع سابق، ص 873-874

<sup>2</sup> المادة 715 مكرر 140 من القانون 09-22

<sup>3</sup> المادتان 715 مكرر 134 و 715 مكرر 138 من القانون 09-22

<sup>4</sup> بوخرص نادية، مرجع سابق، ص 145

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

ويمكن أن يشتمل رأسمال شركة المساهمة على حصص عينية لا تعد أسهما في حد ذاتها لكن يجب تقييمها بالنقد على أساسها تمنح أسهما لأصحاب هذه الحصص، ويتم تقييم هذه الحصص من طرف مندوب الحصص؛ أي خبير بها يقع عليه تقديم تقرير مفصل تحت مسؤوليته يودع لدى المركز الوطني للسجل التجاري<sup>1</sup>، ولعل الهدف من هذا الإجراء هو تجسيد التقييم الحقيقي لهذه الحصص وتجنب المبالغة في تقدير قيمتها والحصول على أسهم وهمية من شأنه أن يؤدي إلى المساس بالضمان العام لدائني الشركة وحقوق المساهمين، والغير كما يهدف إلى ضمان تحقيق مبدأ المساواة بين المساهمين وضمان تكوين حقيقي لأصول مالية مخصصة من أية أعباء .

وبالرجوع للمادة 601 فقرة 01 من القانون التجاري، فإنه في حالة ما إذا كانت الحصص المقدمة عينية يعين مندوب واحد للحصص بموجب قرار قضائي بناء على طلب المؤسسين أو احدهم وهي المادة التي استثنائها المشرع بموجب المادة 715 مكرر 135 من القانون 09-22 من أحكام شركة المساهمة البسيطة، حيث تناول مندوب الحصص بنصوص خاصة حيث يمكن للمساهمين أن يقرروا بالإجماع عدم إلزامية اللجوء إلى مندوب الحصص في حالة ما إذا كانت الحصص العينية التي لم يتم تقييمها مسبقا من طرف مندوب الحصص جميعها لا تتجاوز قيمتها نصف رأسمال الشركة.<sup>2</sup>

وفي حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، يعين مندوب الحصص من قبل هذا الأخير، ولا يكون اللجوء إلى مندوب الحصص إلزاميا عندما تتوفر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 715 مكرر 142 " .<sup>3</sup>

وفي حالة عدم تعيين مندوب للحصص او في حالة اختلاف القيمة المحددة للحصص العينية عن تلك المقترحة من قبل مندوب الحصص، يكون المساهمون مسؤولين تضامنيا أمام الغير لمدة خمس سنوات على القيمة الممنوحة للحصص العينية في القانون الأساسي للشركة". باستقراء هاتين المادتين يلاحظ أن:

- مندوب الحصص في شركة المساهمة البسيطة يعين من طرف الشركاء، وفي حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد يعين من قبل المساهم الوحيد، أي لا يعين مطلقا من طرف القضاء.  
- يمكن للشركاء أن يقرروا بالإجماع الاستغناء عن اللجوء إلى مندوب الحصص في حالة ما إذا كانت الحصص العينية التي لم يتم تقييمها مسبقا من طرف مندوب الحصص جميعها لا تتجاوز قيمتها نصف

<sup>1</sup> المادة 601 فقرة 2 من القانون التجاري.

<sup>2</sup> المادة 715 مكرر 141 من القانون 09-22

<sup>3</sup> المادة 715 مكرر 142

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

رأسمال الشركة، كما أن الشريك الوحيد في شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد غير ملزم باللجوء إلى مندوب الحصص إذا تحققت نفس الحالة.

في حالة عدم تعيين مندوب للحصص أو في حالة اختلاف القيمة المحددة للحصص العينية عن تلك المقترحة من قبل مندوب الحصص، يكون المساهمون مسؤولين تضامنيا أمام الغير لمدة خمس سنوات على القيمة الممنوحة للحصص العينية في القانون الأساسي للشركة.<sup>1</sup>

وأخيرا بعد استفتاء إجراءات التأسيس يلتزم المؤسسون بتسجيل عقد الشركة لدى المركز الوطني للسجل التجاري ونشره.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: الشروط الشكلية لتأسيس شركة المساهمة البسيطة

الأصل أن عقود الشركات التجارية تقوم على الإرادة، إلا أن المشرع الجزائري وضع قيودا على مبدأ سلطان الإرادة، يتمثل في الشكلية الذي يعد استثناء للقاعدة العامة، فلا يعد عقد الشركة من العقود الرضائية التي تقوم على توافق الرضا فقط، بل لا بد تحرير القانون الأساسي للشركة الفرع الأول قيد العقد التأسيسي للشركة لدى المركز الوطني للسجل التجاري ونشره الفرع الثاني.

#### 1. تحرير القانون الأساسي للشركة

يشتمل القانون الأساسي للشركة التجارية حسب ما نصت عليه المادة 546 من القانون التجاري على شكل الشركة مدتها التي لا تتجاوز 99 عاما، عنوانها، اسمها، مركزها، موضوعها مبلغ رأسمالها، ويضاف للقانون الأساسي لشركة المساهمة البسيطة العناصر التالية:

- أحكام تعيين رئيس شركة المساهمة البسيطة أو القائم بالإدارة .
- القرارات الجماعية التي يتخذها المساهمون
- القرارات التي تتخذها الجمعية العامة العادية وغير العادية
- . - كيفيات تقدير قيمة الأسهم المتعلقة "تقديم عمل" وأرباحها
- تعيين مندوب الحصص المعني بتقدير قيمة الحصص العينية 25. وباستقراء نص المادة 545 من القانون التجاري التي نصت على أنه: " تثبت الشركة بعقد رسمي وإلا كانت باطلة"، فإنه لا بد من إفراغ مشروع القانون الأساسي للشركة المساهمة البسيطة في شكل رسمي لدى الموثق.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بوخرص نادية، مرجع سابق، ص 146

<sup>2</sup> وفق المادة 548 من القانون التجاري.

<sup>3</sup> بوخرص نادية، مرجع سابق، ص 144

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

يتوجب تحرير العقد التأسيسي للشركة بشكل رسمي، أي لا بد من تحرير العقد من طرف الموثق، وتحت طائلة البطلان. فالعقد الرسمي حجة على أطرافه، لا يقبل أي دليل إثبات فيما يتجاوز أو يخالفه، إلا إذا ثبت تزويره<sup>1</sup> غير أنه يقبل من الغير إثبات وجود الشركة بجميع الوسائل عند الاقتضاء، وقد أجاز المشرع هذا الإثبات حماية لحقوق الغير حسن النية والذي تعامل مع الشركة.<sup>2</sup>

وتطبيقاً لأحكام تأسيس شركة المساهمة التي لا تلجأ علنياً للاذخار، والقابلة للتطبيق على شركة المساهمة البسيطة، يقدم التصريح بالرغبة في إنشاء الشركة من طرف مؤسس أو أكثر، وفي حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد من طرف مؤسسها، وبعد تقديم الأموال والتصريح بها لدى الموثق، وبعد اكتتاب رأسمال الشركة بكامله ودفع الأموال الناتجة عن الاكتتابات النقدية بين يدي الموثق أو لدى المؤسسات المالية المؤهلة قانوناً، يثبت الموثق الدفعات بتصريح من مؤسس أو أكثر أو الشخص الوحيد في عقد توثيقي.<sup>3</sup>

وبالنسبة للمقدمات العينية، فيتوجب تقديرها نقداً من طرف مندوب الحصص يعين بأمر قضائي بناء على طلب المؤسسين أو أحدهم، أو من طرف المؤسس في شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد. ويقدر مندوب الحصص المقدمات العينية بموجب تقرير يحرره تحت مسؤوليته، ويلحق إجبارياً بالقانون الأساسي.<sup>4</sup>

غير أنه يمكن للمؤسسين أن يقرروا بالإجماع عدم اللجوء إلى التقدير النقدي للأموال العينية، متى كانت قيمة الحصص العينية لا تتجاوز نصف رأسمال الشركة كما سبق شرحه في فقرة تقديم الأموال. وفيما يخص شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، يتمتع مؤسسها بهذه الصلاحية، فيحق له عدم اللجوء إلى التقدير النقدي للمقدمات العينية، وبطبق نفس الشرط المذكور، أي لا بد أن لا يتجاوز قيمة الحصص العينية نصف رأسمال الشركة، غير أنه يتوجب تحديد قيمة المقدمات العينية ضمن العقد. وأمام جواز تقديم العمل لتأسيس شركة المساهمة البسيطة، فقد ألزم المشرع بتحديد كفاءات تقدير قيمة الأسهم الناتجة عن تقديم العمل وما تخوله من أرباح ضمن القانون الأساسي للشركة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> المادة 324 - مكرر 5 من القانون المدني.

<sup>2</sup> المادة 545 - من القانون التجاري

<sup>3</sup> المادة 606 - بإحالة من المادة 715 مكرر 135 من القانون التجاري.

<sup>4</sup> بوقرور سعيد، مرجع سابق، ص 567

<sup>5</sup> المادتين 715 - مكرر 141 و 715 مكرر 142 من القانون التجاري.

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

ويتوجب أن يتضمن العقد التأسيسي البيانات العامة والخاصة اللازمة لتحريره، فلا بد من تحديد شكل الشركة، أي ذكر أن شكل الشركة هو شركة المساهمة البسيطة أو شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، ويجب تحديد مدة الشركة، كما هو الشأن في جميع الشركات التجارية، والتي لا يمكن أن تتجاوز تسعة وتسعون سنة.

كما يجب تبيان في العقد اسم الشركة، وهو الاسم التجاري الذي اختارته. ومن أجل تسمية الشركة في القانون الأساسي لا بد من الحصول على شهادة التسمية التي يمنحها المركز الوطني للسجل التجاري بناء على طلب من المؤسسين أو أحدهم، أو من صاحب الشركة ذات الشخص الوحيد<sup>1</sup> ومن أهم البيانات الواجب ذكرها في العقد التأسيسي موضوع الشركة، أي النشاط الذي ستمارسه الشركة، ويتمثل نشاط الشركة في محل العقد، كما سبق تبيانه في فقرة المحل، فيشترط فيه شروط صحة المحل، ولا شك في أن يكون نشاط الشركة من بين النشاطات المسجلة في مدونة النشاطات الاقتصادية التي يعدها ويضبطها المركز الوطني للسجل التجاري مع منحه الأرقام التعريفية للنشاط، الواجب ذكرها هي الأخرى في العقد، وإذا كان يستلزم لممارسة النشاط المحدد في العقد اعتماد مسبق أو ترخيص، فيتوجب الحصول عليه، بناء على طلب من المؤسسين أو أحدهم، يقدم إلى الجهة المختصة بمنحه، على حسب طبيعة النشاط. ومهما تكن طبيعة النشاط الذي تمارسه شركة المساهمة البسيطة، فهي دائما شركة تجارية بحسب الشكل<sup>2</sup>.

ويلتزم المؤسسون بتحديد مركز إدارة الشركة، وهو ما يعرف بمقرها الاجتماعي، ويقتضي ذلك تقديم عقد ملكية أو عقد إيجار الأماكن التي ستكون مقرا للشركة. ولا شك في أن للمقر الاجتماعي أهمية في القيام بالتبليغات القضائية وغير القضائية وفي تحديد الجهة القضائية المختصة في حالة نزاع، وأحيانا، يتخذ معيار لتحديد القانون الواجب التطبيق، إذا تخلل العلاقة عنصرا أجنبيا، وكباقي الشركات التجارية، يحدد رأسمال شركة المساهمة البسيطة في قانونها الأساسي، بكل حرية من طرف المؤسسين.<sup>3</sup> وأما عن البيانات الخاصة الواجب ذكرها في القانون الأساسي لشركة المساهمة البسيطة، فنجد في المقدمة، البيانات المتعلقة بقرار منح علامة مؤسسة ناشئة الصادر عن اللجنة الوطنية المختصة،

<sup>1</sup> المادة 546 - من القانون التجاري

<sup>2</sup> المادة 544 - من القانون التجاري، المعدلة بالمادة 2 من القانون رقم 09 - 22 ، السابق ذكره

<sup>3</sup> المادة 715 - مكرر 138 من القانون التجاري

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

ولذلك، لا بد من تقديم للموثق نسخة من القرار المنشور في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.<sup>1</sup>

ومما يتوجب ذكره في القانون الأساسي للشركة، قرار تعيين رئيس الشركة أو القائم بإدارتها. وكذا تعيين محافظ حسابات واحد أو أكثر، باعتبار أن تعيينه إلزامي في هذه الشركة. ويجب تحديد قائمة القرارات التي يجب أن تتخذ جماعيا من طرف المساهمين في القانون الأساسي، وبالنسبة للقرارات التي ألزم المشرع اتخاذها بشكل جماعي، فيلتزم تحديد في القانون الأساسي كليات ذلك، بالنسبة لشركة المساهمة البسيطة المتعددة المساهمين. أما الشركة ذات الشخص الوحيد، فيتخذ هذا الأخير جميع قراراتها، ويعين كرئيس للشركة بقوة القانون.<sup>2</sup>

أخيرا، وبعد تصريح الموثق بالدفعات ووضع تقرير مندوب الحصص إن وجد تحت تصرف المساهمين وقبولهم جميع القرارات المتخذة، يم وقع المساهمين أو الشخص الوحيد القانون الأساسي، إما بأنفسهم أو بواسطة وكيل بوكالة - خاصة وموثقة.<sup>3</sup>

### 2. قيد العقد التأسيسي للشركة لدى المركز الوطني للسجل التجاري ونشره

تنص المادة 548 من القانون التجاري على أنه: "يجب أن تودع العقود التأسيسية والعقود المعدلة للشركات لدى المركز الوطني للسجل التجاري وتنشر حسب الأوضاع الخاصة بكل شكل من أشكال الشركة وإلا كانت باطلة"، وعليه لا يمكن للشركة التجارية أن تباشر نشاطها إلا بعد قيدها في السجل التجاري الذي يعتبر قرينة قاطعة على اكتسابها صفة التاجر، وهو ما نصت عليه المادة 21 من القانون التجاري وتكتسب كذلك الشخصية المعنوية بمجرد قيدها في السجل التجاري وفقا للمادة 549 من القانون التجاري.

تخضع جميع الشركات التجارية لإجراءات الشهر المنصوص عليها قانونا والمتمثلة في نشرها في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وكذلك نشر ملخص للعقد التأسيسي للشركة في إحدى الجرائد الوطنية، باستثناء شركة المحاصة 94 التي استحدثها المشرع الجزائري بموجب الأمر رقم 93-08<sup>4</sup> المؤرخ في 25 أبريل 1993 المواد من 795 مكرر 1 إلى 795 مكرر 5، وهي شركة من شركات الأشخاص ليست

<sup>1</sup> بوقرور سعيد، مرجع سابق، ص 568

<sup>2</sup> المادتين 715 - مكرر 136 و 715 مكرر 137 من القانون التجاري

<sup>3</sup> المادة 608 - بإحالة من المادة 715 مكرر 135 من القانون التجاري.

<sup>4</sup> المرسوم التشريعي رقم 93-08 مؤرخ في 25 أبريل 1993، يتضمن تعديل القانون التجاري، ج.ر.ج.ج. عدد 27، صادرة بتاريخ 1993/04/27.

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

لها شخصية معنوية، وهي تخضع لكل أحكام عقد الشركة من حيث أركانه العامة والخاصة، وبالنسبة للغير فهذه الشركة لا وجود لها ولا تخضع للإشهار ولا للقيد في السجل التجاري، ويمكن إثباتها بكافة وسائل الإثبات، ويهدف الإشهار إلى إعلام الغير بتأسيس الشركة.

ويترتب على عدم قيد الشركة في السجل التجاري أو عدم إتمام إجراءات النشر إلى بطلان الشركة، ويعتبر القيد والنشر بمثابة إعلان تأسيس الشركة وإعلام الغير بميلادها، فهي لا تكتسب الشخصية المعنوية، إلا م من تاريخ قيدها في السجل التجاري.<sup>1</sup>

ومنذ هذا التاريخ تنشأ الشركة للوجود فتتمتع الشخصية المعنوية، فيكون لها اسم يميزها عن باقي الأشخاص وذمة مالية مستقلة عن ذمة مؤسسيها وموطن خاص بها، ولها الحق في التقاضي أو أن تقاضى أمام الجهات القضائية، غير أنها تحتاج دائما إلى نائب يعبر عن إرادتها يكون شخصا طبيعيا، والممثل القانوني لشركة المساهمة البسيطة هو رئيسها أو القائم بالإدارة المعين في قانونها الأساسي كمدير عام أو مدير عام مفوض. أما شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، فيمثلها رئيسها وهو الشخص صاحب الشركة.<sup>2</sup>

غير أنه لا مانع قانوني من تفويض مالك الشركة سلطاته في تمثيل الشركة أو بعضها للمدير المعين في القانون الأساسي كمدير عام أو مدير عام مفوض.<sup>3</sup>

وإذا حصل وأن تعهد المؤسسون باسم الشركة ولحسابها قبل إتمام اجراء قيد العقد التأسيسي في السجل التجاري، يكونون مسؤولين مسؤولية تضامنية ومن غير تحديد لأموالهم عن تلك التعهدات والالتزامات؛ إلا إذا قبلت الشركة بعد تأسيسها بصفة قانونية أن تأخذ على عاتقها التعهدات المتخذة من طرف المؤسسين، فتعتبر بمثابة تعهدات الشركة منذ تأسيسها.<sup>4</sup>

وبقيد عقد الشركة في السجل التجاري ونشره تكتسب الشخصية المعنوية، ويسلم الموثق الأموال المودعة لديه لممثلها القانوني، سواء تمثل في رئيس الشركة أو المدير العام، والذي يتصرف منذ تلك اللحظة باسم الشركة ولحسابها في نطاق موضوع الشركة. غير أن الشركة تلتزم بتصرفات ممثلها اتجاه الغير، حتّ بتلك التصرفات التي لا تتصل بموضوع الشركة، إلا م إذا ثبت علم الغير بتجاوز الممثل لسلطاته.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> المادة 549 - من القانون التجاري.

<sup>2</sup> المادة 715 - مكرر 136 من القانون التجاري

<sup>3</sup> بوقرور سعيد، مرجع سابق، ص 569

<sup>4</sup> المادة 549 - من القانون التجاري

<sup>5</sup> بوقرور سعيد، مرجع سابق، ص 570

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

### المبحث الثاني : ادارة شركة المساهمة البسيطة

لقد منح المشرع للشركاء في شركة المساهمة البسيطة كامل الحرية في تنظيمها وتسييرها وتوزيع السلطات حسب رغباتهم.

تعهد سلطة تعيين الرئيس في شركة المساهمة البسيطة إلى الحرية التي يتمتع بها الشركاء، حيث يتم اختيار الرئيس من طرفهم، وعليهم أن يحددوا في القانون الأساس ي للشركة الشروط الواجب توافرها لاختياره أو تعيينه. كما يتمتع الشركاء في شركة المساهمة البسيطة بكافة الصلاحيات والسلطات في تعيين وعزل الرئيس ضمن القانون الأساس ي للشركة.

يمارس رئيس شركة المساهمة البسيطة، أو القائم بالإدارة المعين في قانونها الأساسي كمدير عام مفوض، صلاحيات مجلس الإدارة أو رئيسته ليمارس المساهم الوحيد سلطات الرئيس ويتخذ القرارات الممنوحة لجمعية الشركاء في حالة شركة المساهمة ذات الشخص الوحيد.<sup>1</sup>

يتولى الرئيس في شركة المساهمة البسيطة تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير، فيتمتع بسلطات واسعة للتصرف باسم الشركة في حدود موضوع الشركة. وتكون الشركة ملزمة في علاقاتها مع الغير حتى بأعمال الرئيس غير التابعة لموضوع الشركة، ما لم يثبت أن الغير كان يعلم أن العمل يتجاوز موضوع الشركة أو لا يمكن تجاهله نظرا للظروف، مع استبعاد كون نشر القانون الأساس ي يكفي وحده لتأسيس هذه البيئة الموضوعية، بالإضافة إلى منح العلامتين الخاصتين بمشروع مبتكر وحاضنة أعمال كما تساهم في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

إن تسيير شركة المساهمة البسيطة مرتبط بمختلف القرارات التي تتخذ وفق ما يتمتع به الشركاء من، حيث نص المشرع الجزائري على تحديد القرارات التي يجب أن تخذ جماعيا في القانون الأساس ي للشركة حيث تحتل إرادة الشركاء في شركة المساهمة البسيطة مكانة خاصة في نطاق تحديد القرارات الجماعية والذي قد يتسع أو يضيق طبقا للقواعد التي سطرها المؤسسين بالشركة.

ومن أهم الخصائص التي تتفرد بها شركة المساهمة البسيطة؛ أن المشرع منح للشركاء كامل الحرية في تنظيمها، وتسييرها<sup>2</sup>، فتحدد كليات تنظيم شركة المساهمة البسيطة المطلب الأول)، وسيرها في قانونها الأساسي(المطلب الثاني).

<sup>1</sup> المادة 715 مكرر 136 من القانون رقم 09-22

<sup>2</sup> الماموني يوسف، مرجع سابق، ص 30

## الفصل الأول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

### المطلب الأول: التنظيم الاتفاقي لشركة المساهمة البسيطة

يتمتع شركاء شركة المساهمة البسيطة بحرية واسعة في تنظيم إدارتها وتوزيع سلطاتها حسب رغباتهم لذلك فإن طرق الإدارة قد تختلف من شركة إلى أخرى نظرا لمرونة النظام القانوني لشركة المساهمة البسيطة<sup>1</sup> يتولى الرئيس تمثيل شركة المساهمة البسيطة في مواجهة الخير (الفرع الأول)، متمتعا في ذلك بمجموع السلطات المتفق عليها في القانون الأساسي للشركة (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: مركز الرئيس في شركة المساهمة البسيطة

تمثل الشركة اتجاه الأغيار بواسطة رئيس الذي يتم تعيينه وفق الشروط المنصوص عليها بالنظام الأساسي الخاص بها، ويتم تخويل له أوسع السلطات للتصرف في كل الظروف باسمها وفي حدود غرضها وفي هذا الإطار فإن التصرفات التي يقوم بها الرئيس باسم الشركة وفي حدود غرضها تكون ملزمة للشركاء، وهذا ما نصت عليه المادة 715 مكرر 136، من أجل ضمان فعال وأكثر حماية للأغيار في معاملتهم مع شركة المساهمة البسيطة، ألزم المشرع على ضرورة تعيين الرئيس في النظام الأساسي الخاص بها.

يخضع اختيار وتعيين رئيس شركة المساهمة البسيطة بصفته مديرا عاما أو مديرا عاما مفوضا لرغبة الشركاء<sup>2</sup>، إذ يتعين عليهم أن يحددوا في القانون الأساسي للشركة الشروط الواجب توافرها لتعيينه كالكفاءة العلمية والخبرة التي يتمتع بها، ومهامه، وطرق العزل وأسبابه وغيرها من المسائل التي يُقدر الشركاء وجودها حسما للنزاع والخلاف.

أما في حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، فإن المساهم الوحيد هو الذي يمارس سلطات الرئيس.

**سلطات الرئيس في شركة المساهمة البسيطة:** طبقا للمادة 715 مكرر 136 من القانون رقم 09-22، يمارس رئيس شركة المساهمة البسيطة أو القائم بالإدارة المعين في قانونها الأساسي كمدير عام أو مدير عام مفوض صلاحيات مجلس الإدارة أو رئيسه أما المساهم الوحيد في حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد فإنه يمارس سلطات الرئيس، ويتخذ القرارات الممنوحة لجمعية الشركاء.

<sup>1</sup> أحرييل خالد، مرجع سابق، ص 92

<sup>2</sup> انظر المادة 715 مكرر 136 من القانون 09-22

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

وتجدر الإشارة إلى انه وفقا للمادة 715 مكرر 143 من القانون رقم 22-09- تطبق على رئيس شركة المساهمة البسيطة أو مديرها العام أو مديرها العام المفوض قواعد المسؤولية المطبقة على رئيس شركة المساهمة أو القائمين بإدارتها<sup>1</sup>.

و يتمتع الرئيس بسلطات قانونية لا يمكن المساس بها، حيث تضعه في موقع يقر به مجلس الإدارة في شركة المساهمة، لأن كلا منهما يمثل الشركة اتجاه الأغيار، ويتمتع بأوسع السلطات للتصرف باسمها في جميع الظروف، كما أن جميع الحدود النظامية؛ كتلك التي تعزله من وظيفة إدارية أو تلزمه بطلب الترخيص أو الموافقة المسبقة بشأن عملية أو عمليات محددة، لا يقبل الاحتجاج بها على الغير حسن النية أو سيء النية، كما أن تجاوز الاختصاصات رغم خطورته أو تهديده للتوازنات القائمة داخلها لا يحتج به على الغير، إلا في حالة تجاوز الغرض الاجتماعي لها، مع العلم أو عدم علم الغير بإمكان جهله للتجاوز، بالنظر للظروف الخاصة بكل نازلة ولا يكفي نشر النظام الأساسي لإثبات علم أو عدم إمكان الجهل<sup>2</sup>

يقصد بالتمثيل عموما التصرف باسم والحساب الشركة، وتعهد هذه السلطة في شركة المساهمة البسيطة بصفة قانونية إلى الرئيس الذي يخضع اختياره لرغبة الشركاء، فأمام الحرية التعاقدية التي يحظى بها الشركاء فإن تعيين الرئيس يتم من طرفهم، إذ يتعين عليهم أن يحددوا في القانون الأساسي للشركة الشروط الواجب توفرها لاختياره أو تعيينه كالكفاءة العلمية والخبرة التي يتمتع بها، وطرق العزل وأسبابه، ومهامه، ومدة المهمة والسن، وطرق التعيين بالإجماع أو الأغلبية أو التعيين التلقائي بالتوافق، وغيرها من المسائل التي يقدر الشركاء وجودها حسما للنزاع والخلاف<sup>3</sup>.

يتمتع الشركاء في شركة المساهمة البسيطة بكافة الصلاحيات والسلطات في تعيين وعزل الرئيس ضمن القانون الأساسي للشركة<sup>4</sup>، فكما هو معلوم من يملك سلطة التعيين يملك سلطة العزل، وبالرجوع لشركة المساهمة البسيطة يكون العزل في أي وقت كان ولأي . سبب يتعارض مع قواعد الشركة، فالمشرع خول للشركاء كافة السلطات والحرية في تحديد قواعد العزل في القانون الأساسي للشركة أو في عقد لاحق،

<sup>1</sup> انظر المواد من 715 مكرر 21 إلى 715 مكرر 29 من القانون التجاري

<sup>2</sup> الماموني يوسف، مرجع سابق، ص 34

<sup>3</sup> أحرييل خالد، مرجع سابق، ص 93

<sup>4</sup> الماموني يوسف، مرجع سابق، ص 45

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف في الأحكام المنظمة للعزل في شركة المساهمة البسيطة عن باقي الشركات<sup>1</sup>.

على أن تطبق على رئيس هذا النوع من الشركات أو مديرها العام أو مديرها العام المفوض قواعد المسؤولية المطبقة على رئيس شركة المساهمة أو القائمين بإدارتها طبقا للمادة 715 مكرر 143 من القانون رقم 09-22، سالف الذكر<sup>2</sup>

ويرى بعض الفقه أن سبب وجود اختصاص رئيس شركة المساهمة المبسطة بمهمة التمثيل القانوني، يعود لرغبة المشرع في منح الأغيار نقطة ثانية، وسط تعدد أشكال الإدارة، التي يمكن تصورها في الشركة، ويمكن الرجوع عليها دائما من أجل التأكد من قانونية وشرعية التزام بها .

و بعد أن تم اكتساب هذه النقطة الثابتة؛ يبقى ممكنا تتميمها بوضع أجهزة تتمتع بسلطات تكميلية لتمثيلها اتجاه الأغيار؛ دون أن تؤدي مضاعفة هذه الأجهزة إلى الإضرار بالأغيار، الذي يهمهم الاحتجاج عليها بالتصرفات المبرمة باسمها فقط، والتي ستمكنهم في جميع الأحوال الرجوع على تلك النقطة الثابتة التي يمثلها الرئيس بها، وكذلك يمكن أن يؤسسوا رجوعهم ذلك على آلية التفويض<sup>3</sup>.

إلا أن هذا التفويض يجب أن يصدر عن الرئيس بصفته الممثل القانوني لشركة المساهمة المبسطة، تماما كما هو الحال بالنسبة لرئيس مجلس الإدارة في شركات المساهمة، حيث يتولى تفويض بعض سلطاته للغير من أجل تمثيلها في تنفيذ بعض المهام المنوطة له، غير أن هذا التفويض يجب أن لا يكون عاما، بل يجب أن يكون محددًا في الزمان وقابلًا للإلغاء في كل وقت<sup>4</sup>

وعليه فإن الرئيس هو الممثل القانوني لشركة المساهمة المبسطة قانونا، ولا يمكن في أي حال من الأحوال حرمانه من هذه الاختصاصات المخولة له بمقتضى النظام الأساسي، إلا أنه يمكن العمل على تشكيل ممثلين نظاميين يتمتعون باختصاصات محدودة ومقيدة بشرط التفويض، وتحت مسؤولية الرئيس، على أن يتولى مستعملي شركة المساهمة المبسطة تنظيم هذا الأمر بعناية فائقة عن طريق شهر هذه التفويضات، أما بالنسبة للمتعاقد معها (شركة المساهمة المبسطة) فإنه يكون من حقه في جميع الحالات التي لا يكون فيها مخاطبه هو الرئيس أن يطلب تقديم كل ما يراه مبررا للسلطات التي يتمتع بها قانونا.

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص 44.

<sup>2</sup> المادة 715 مكرر 143 من القانون 09-22.

<sup>3</sup> الماموني يوسف، مرجع سابق، ص 36

<sup>4</sup> الماموني يوسف، مرجع سابق، ص 37

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

و تجدر الإشارة إلى أن الرئيس يعمل على منح التفويض للسلطات المخولة له، والتي يراها ضرورية، في حدود ما يتمتع به قانونا أو ما هو مقيد في الأنظمة الأساسية، وحيث هذه الأخيرة (الأنظمة الأساسية) قد تلجأ على تعيين المدير العام؛ يملك نفس الصلاحيات الرئيس إزاء الأغيار ويعينه مجلس الإدارة بناء على اقتراح منه، كما يمكن لهذا الأخير أن يعهد لأي وكيل من اختياره بأي تفويض من أجل إنجاز أعمال محددة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: التحديد الاتفاقي لسلطات الرئيس في شركة المساهمة البسيطة

طبقا للمادة 715 مكرر 136 من القانون رقم 109222 سالف الذكر، يمارس رئيس شركة المساهمة البسيطة أو القائم بالإدارة المعين في قانونها الأساسي كمدير عام مفوض صلاحيات مجلس الإدارة أو رئيسه ليمارس المساهم الوحيد سلطات الرئيس ويتخذ القرارات الممنوحة لجمعية الشركاء في حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد<sup>2</sup>.

يتولى رئيس شركة المساهمة البسيطة تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير، فيتمتع الرئيس بالسلطات الواسعة للتصرف باسم الشركة في كل الظروف في حدود موضوع الشركة وفي علاقاتها مع الغير، تكون الشركة ملتزمة حتى بأعمال الرئيس غير التابعة لموضوع الشركة ما لم يثبت أن الغير كان يعلم أن العمل يتجاوز هذا الموضوع أو لا يمكنه تجاهله نظرا للظروف، مع استبعاد كون نشر القانون الأساسي يكفي وحده لتأسيس هذه البيئة<sup>3</sup>.

يتجسد ذلك عملا بنص المادة 715 مكرر 135 من القانون رقم 922، سالف الذكر، والتي قضت بتطبيق الأحكام المتعلقة بشركات المساهمة على شركة المساهمة البسيطة ما لم تتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في القسم الخاص بشركة المساهمة البسيطة<sup>4</sup>.

يمكن للشركاء في شركة المساهمة البسيطة بمقتضى الحرية التعاقدية التي يتمتعون بها تأطير سلطات الرئيس عن طريق إخضاع بعض القرارات الهامة بالنسبة للشركة لترخيص أولي من طرفهم مثلا، ويتم اللجوء إلى هذا القيد في حالات معينة، كالحالة التي يكون فيها الرئيس من الغير، أو عندما يكون مسؤولا تجاه شركاء يملكون غالبية رأسمال الشركة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع،

<sup>2</sup> المادة 715 مكرر 143 من القانون رقم 09-22،

<sup>3</sup> المادة 715 مكرر 136 من نفس القانون

<sup>4</sup> المادة 638 من الأمر رقم 1975 المتضمن القانون التجاري

<sup>5</sup> المادة 715 مكرر 135 من القانون رقم 09-22

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

. يبقى رئيس شركة المساهمة البسيطة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا - ممثلا لهذه الشركة في مواجهة الغير، ولا يمكن تقييد سلطاته إلا باتفاق داخل الشركة نفسها، الشركاء وبيّن أنفسهم.<sup>1</sup>

كما يجوز أن ينص القانون الأساسي لشركة الأسهم المبسطة على الشروط التي بموجبها يجوز لشخص أو أكثر غير الرئيس المدير العام أو نائب المدير العام - ممارسة الصلاحيات المخولة له بموجب المادة 2-6 من التقنين التجاري الفرنسي في آخر تعديل لها بنص المادة 118 من القانون رقم 706 2003 المؤرخ في 1 أوت 2003.

### المطلب الثاني: تكريس الطابع الاتفاقي

تحظى شركة المساهمة البسيطة بتنظيم قانوني أقل ما يقال عنه أنه خاص الهدف الأساسي منه تبسيط إجراءات تأسيس هذا النوع من الشركات من جهة، وتبسيط إجراءات تسييرها من جهة أخرى، وذلك سعيا لتحقيق أهداف بعيدة المدى يأتي في مقدمتها دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة في مجال الأعمال التجارية. تصيير شركة المساهمة البسيطة مرتبط بمختلف القرارات التي تتخذها وفق ما يتمتع به الشركاء من حرية (الفرع الأول)، مع ضرورة احترام الضوابط القانونية المفروضة (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: الحرية في اتخاذ القرارات الجماعية كأصل

تنص الفقرة الأولى من المادة 715 مكرر 137 من القانون رقم 22-09، سالف الذكر، على أنه: التحدد القرارات التي يجب أن تتخذ جماعيا من طرف المساهمين في القانون الأساسي للشركة"، فالقاعدة العامة بشأن القرارات الجماعية هي مبدأ الحرية التعاقدية في تحديدها بمقتضى القانون الأساسي للشركة وفق ما اتفق عليه كل من المشرع الجزائري ونظيره الفرنسي الذي نص في متن المادة 9-227 من التقنين التجاري على أنه يحدد في القانون الأساسي للشركة القرارات التي يجب أن يتخذها الشركاء جماعيا وفق الشروط الفرنسي والأشكال التي يقدمونها.

تتمثل في الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية.

### الجمعية العامة العادية:

هي: " التي يعقدها المساهمون مرة واحدة على الأقل كل سنة، وتعد الجهاز الأسمى والمحوري في الرقابة الدورية أثناء حياة الشركة "<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ظريفة موساوي، مرجع سابق، ص 879

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

وفي هذا الصدد نصت المادة 676 من القانون التجاري على: « تجتمع الجمعية العامة العادية مرة واحدة على الأقل في السنة خلال السنة أشهر التي تسبق قفل السنة المالية...»، والجمعية العامة العادية لا تتعقد من تلقاء نفسها، بل يتعين دعوتها للانعقاد، على أن تتم هذه الدعوة من طرف مجلس الإدارة أو مجلس المديرين في شركة المساهمة وهذا ما نصت عليه المادتين 617 و665 من القانون التجاري، أي رئيس الشركة أو القائم بالإدارة بالنسبة لشركة المساهمة البسيطة.

كما يحق لمندوبي الحسابات دعوة الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال وهذا ما نصت عليه المادة 715 مكرر 4 فقرة 6 بقولها: "... كما يمكنهم استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال".

أما إذا كانت الشركة في حالة تصفية فيعود حق استدعاء الجمعية العامة للمصفي، هذا ما قضت به المادة 787 فقرة 1 من القانون التجاري، التي نصت على أنه: " يستدعي المصفي في ظرف 06 أشهر من تسميته جمعية الشركاء .... ويعود حق التصويت في الجمعية العامة العادية لكل منتفع بسهم، بخلاف الجمعية العامة غير العادية التي يكون فيها حق التصويت لمالك السهم فقط، وهذا ما نصت عليه المادة 679 من القانون التجاري بقولها: "يرجع حق التصويت المرتبط بالسهم إلى المنتفع في الجمعيات العامة العادية...".

وتتمتع هذه الجمعية حسب القواعد العامة لشركة المساهمة بعدة صلاحيات، حيث تختص كأصل عام بأعمال الرقابة على رئيس الشركة ومندوبي الحسابات فلا يحق لها التعدي على السلطات المخولة للرئيس، ويقتصر دورها على مجرد إصدار توجيهات واقتراحات وتوصيات يتم إبلاغها له لمراعاة مقتضاها أثناء مباشرته لأعمال إدارة الشركة<sup>2</sup>

كما تختص هذه الجمعية بتوزيع الأرباح على الشركاء بعد التحقق من وجود مبالغ قابلة للتوزيع، طبقا لنص المادة 723 من القانون التجاري التي نصت على أنه: " تحدد الجمعية العامة العادية بعد الموافقة على الحسابات والتحقق من وجود مبالغ قابلة للتوزيع الحصص الممنوحة للشركاء تحت شكل أرباح وكل ربح يوزع خلافا لهذه القواعد بعد ربحا صوريا".

<sup>1</sup> محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية (الشركات التجارية)، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص130

<sup>2</sup> عباس مصطفى المصري تنظيم الشركات التجارية شركات الأشخاص، شركات الأموال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص298

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

هذا، وتقوم الجمعية العامة العادية بتعيين مندوبي الحسابات، وهذا ما جاء بنص المادة 715 مكرر 4 التي نصت على أنه: " تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات وأكثر لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف الوطني".

أما بالنسبة لشركة المساهمة البسيطة، فإن قرارات الجمعية العامة العادية تتخذ بالإجماع من طرف المساهمين وفقا للكيفيات المحددة في القانون الأساسي للشركة، وهو ما نصت عليه المادة 715 مكرر 137 فقرة 02 من القانون 09-22، في حين انه في شركة المساهمة البسيطة يمارس المساهم الوحيد القرارات الممنوحة لجمعيات الشركاء، مع ضرورة الإشارة إلى أن المشرع لم يحدد اختصاصات الجمعية العامة العادية على حدة بل ذكرها مع اختصاصات الجمعية العامة غير العادية دون الفصل بينهما.

**الجمعية العامة غير العادية:** ويقصد بها تلك الجمعية التي يناط بها اختصاص ذو طابع استثنائي، يتمثل في تعديل النظام الأساسي للشركة، على اعتبار أن نظام الشركة هو قانون المتعاقدين، وطبقا للقواعد العامة فإنه لا يجوز تعديله إلا بموافقة جميع المتعاقدين، وتخضع الجمعية العامة غير العادية في تكوينها وكيفية دعوتها للانعقاد، إلى نفس الأحكام التي سبق تناولها في الجمعية العامة العادية، غير أنها تختلف عن هذه الأخيرة في أنها لا تتعقد سنويا، بل كلما دعت الضرورة إلى ذلك، حسب ما تتطلبه اختصاصاتها.<sup>1</sup>

وفي شركة المساهمة البسيطة تتخذ قرارات الجمعية العامة غير العادية بالإجماع من طرف المساهمين وفقا للكيفيات المحددة في القانون الأساسي للشركة، وهو ما نصت عليه المادة 715 مكرر 137 فقرة 02 من القانون 09-22، بخلاف شركة المساهمة التي وعند اكتمال النصاب المطلوب، تبث الجمعية فيما يعرض عليها بأغلبية ثلثي الأصوات المعبر عنها، على ألا تؤخذ بعين الاعتبار الأوراق البيضاء وذلك في حالة إجراء العملية عن طريق الاقتراع.<sup>2</sup>

وتختص الجمعية العامة غير العادية وحدها بصلاحيات تعديل القانون الأساسي للشركة في كل أحكامه ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن، غير أن هذا الحق المخول للجمعية العامة غير العادية ليس مطلقا، بل قيده القانون من خلال منع الجمعية العامة غير العادية من اتخاذ قرارات من

<sup>1</sup> فتيحة يوسف المولودة عماري أحكام الشركات التجارية وفقا للنصوص التشريعية والمراسيم التنظيمية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص175

<sup>2</sup> المادة 674 فقرة 03 من القانون التجاري.

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

شأنها الزيادة في التزامات المساهمين، وفيما عدا ذلك يجوز تعديل القانون الأساسي في جميع مواده<sup>1</sup> هذا وقد حدد القانون التجاري أهم المسائل التي يمسه تعديل القانون الأساسي والتي تعتبر من صلاحيات الجمعية العامة غير العادية وتتمثل فيما يلي:

أ- زيادة رأسمال الشركة قد تدفع الحاجة بالشركة إلى زيادة رأسمالها بغية التوسع في مشاريعها، أو بسبب سوء حالتها مقارنة بما بدأت به، بحيث يتعذر عليها مواجهة التزاماتها<sup>2</sup>، واشترط المشرع لزيادة رأسمال شركة المساهمة شروطا من بينها صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال، وهو ما نصت عليه المادة 691 من القانون التجاري.

ب- تخفيض رأسمال الشركة قد تصاب الشركة بخسائر ومن ثم تسعى إلى تحسين وضعها عن طريق تخفيض رأسمالها لكي تصبح أصولها معادلة لخصومها، وقد يزيد رأسمالها عن حاجاتها، فتلجأ إلى تخفيضه كي لا تتحمل أعباء إضافية تتمثل في دفع أرباح عن أموال غير مستثمرة في المشروع الذي تقوم به<sup>3</sup>، وتكمن صلاحية الجمعية غير العادية في هذه الحالة في اشتراط المشرع وجوب صدور قرار التخفيض من الجمعية العامة غير العادية، شريطة ألا تخل بمبدأ المساواة بين المساهمين<sup>4</sup>

ج- حل الشركة وتحويلها في حالة ما إذا تقرر حل الشركة قبل حلول أجلها لسبب من الأسباب المنصوص عليها قانونا، فإن هذا القرار تتخذه الجمعية العامة غير العادية<sup>5</sup>.

أما تحويل شركة المساهمة البسيطة الذي يقصد به تحويل الشكل القانوني لها، فإن المشرع قد استثنى من أحكام شركة المساهمة التي تعتبر بمثابة القواعد العامة بالنسبة لشركة المساهمة البسيطة تطبيق المادة 715 مكرر 15 من القانون التجاري التي تنص: "يجوز لكل شركة مساهمة أن تتحول إلى شركة من نوع آخر إذا كان عند التحويل قد مر على تاريخ إنشائها سنتان على الأقل وأعدت ميزانية السنتين الماليين الأوليين وأثبتت موافقة المساهمين عليها".

وبالرجوع للمادة 715 مكرر 137 فقرة 02 التي تنص: "غير أن قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية المتعلقة بزيادة واستهلاك وتخفيض رأس المال والاندماج والانفصال وحل الشركة وتحويلها إلى شكل آخر..."، يلاحظ أن المشرع لم يحدد هل قرار التحويل من اختصاص الجمعية العامة العادية أم

<sup>1</sup> المادة 674 من القانون التجاري

<sup>2</sup> فتيحة يوسف المولودة عماري، المرجع السابق، ص 177

<sup>3</sup> نادية فضيل، شركات الاموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007، ص324

<sup>4</sup> المادة 712 من القانون التجاري

<sup>5</sup> المادة 715 مكرر 18 من القانون التجاري.

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

غير العادية، كما أنه قد أجاز تحويل شركة المساهمة البسيطة إلى شكل آخر، مع استبعاد تطبيق المادة 715 مكرر 15 التي تتضمن شروط التحويل ومن ثم طرح التساؤل التالي: متى يمكن الشركة المساهمة البسيطة أن تتحول إلى شكل آخر؟، الإجابة قد تكون تحديد شروط التحويل في القانون الأساسي للشركة. د إدماج الشركة : يقصد به إدماج شركتين مؤسستين بصفة قانونية في شركة واحدة، وقد أجاز المشرع الجزائري ذلك بموجب المادة 744 من القانون التجاري التي نصت على أنه: " للشركة ولو في حالة تصفيته أن تدمج في شركة أخرى أو أن تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريق الدمج ويقرر هذا الإدماج من طرف الجمعية العامة غير العادية للشركات المدمجة والمستوعبة.<sup>1</sup>

تحتل إرادة الشركاء في شركة المساهمة البسيطة مكانة خاصة في تحديد نطاق القرارات الجماعية والذي قد يتسع ويضيق طبقا للقواعد التي سطرها المؤسسين بالشركة، في بعض الأحيان هذه الحرية قد تكون في موضع وسطي، من خلال توزيع الاختصاصات بين المسيرين والشركاء الذي قد يتم منح جمعيات الشركاء اختصاصات تفوق ما هو ممنوح لهم وفق القانون، ولكنها مع ذلك لا تصل إلى الاختصاصات الجمعيات العمومية في شركة المساهمة من حيث عموميتها وعددها، ولتجاوز هذه الصعوبات يرى أنه يجب أن يتم إدراج السلطات كل جهاز في الأنظمة الأساسية.

و عليه فإن القرارات الجماعية تضيق وتتسع من شركة مساهمة مبسطة إلا أخرى، إذ يصعب تحديد نطاقها بشكل دقيق نظرا للحرية التعاقدية التي يتمتع بها الشركاء في هذا المجال ما يجعل القرارات الجماعية تختلف من شركة مساهمة بسيطة إلى أخرى وبالنتيجة يصعب تحديد نطاقها بشكل دقيق نظرا للحرية التعاقدية التي يتمتع بها الشركاء في هذا المجال.<sup>2</sup>

أمام تراجع الطابع النظامي لشركة المساهمة البسيطة لصالح طابعها التعاقدية، اختفت في هذه الشركة تلك الشكليات الجبرية القائمة على مفهوم الجمعيات العامة وظهر مفهوم القرارات الجماعية التي قرر المشرع أن للحد عبر الشكليات التي ينص عليها القانون الأساسي للشركة.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: التأطير القانوني للقرارات الجماعية استثناء

تستثني الفقرة الثانية من المادة 715 مكرر 137 من القانون رقم 09-22، سالف الذكر، بعض القرارات الجماعية من الخضوع للتحديد الاتفاقي من طرف الشركاء فنصت الفقرة السابقة على أنه: " غير

<sup>1</sup> المادة 749 فقرة 1 من القانون التجاري

<sup>2</sup> الماموني يوسف، مرجع سابق، ص 52.

<sup>3</sup> أحرييل خالد، مرجع سابق، ص 139

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

أن قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية المتعلقة بزيادة واستهلاك وتخفيض الرأسمال والإدماج والانفصال وحل الشركة وتحويلها إلى شكل آخر وتعيين محافظي الحسابات والحسابات السنوية والأرباح، يجب أن تتخذ جماعيا من طرف المساهمين وفقا للكيفيات المحددة في القانون الأساسي للشركة .. يستلزم المشرع الجزائري طبقا للفقرة السابقة أن تتخذ القرارات المعنية جماعيا من طرف المساهمين مع وجوب استشارة الجميع، والملاحظ اعتماد المشرع مصطلح المساهمين بدل كلمة الشركاء التي وردت في صياغة المادة 29 من التقنين التجاري الفرنسي

يمكن للمساهمين في شركة المساهمة البسيطة أن يقرروا بالإجماع عدم إلزامية اللجوء إلى مندوب الحصص في حالة ما إذا كانت الحصص العينية التي لم يتم تقييمها مسبقا من طرف مندوب الحصص جميعها لا تتجاوز قيمتها نصف رأسمال الشركة<sup>1</sup> في حالة عدم تعيين مندوب للحصص أو في حالة اختلاف القيمة المحددة للحصص العينية عن تلك المقترحة من قبل مندوب الحصص، يكون المساهمون مسؤولين تضامنيا أمام الغير لمدة خمس (5) سنوات على القيمة الممنوحة للحصص العينية في القانون الأساسي للشركة<sup>2</sup>.

### مندوبو الحسابات

تعتبر الرقابة على أعمال مجلس الإدارة أو مجلس المديرين في شركة المساهمة كأصل عام من اختصاص المساهمين، غير أن الواقع العملي كشف عن ضعف هذه الرقابة، نظرا لكون هؤلاء المساهمون غير مؤهلين للقيام بالمهمة الرقابية بصورة فعالة، على اعتبار أن هناك أمور تتطلب خبرة فنية وغالبية المساهمين لا يتمتعون بهذه الخبرة وخاصة المحاسبية منها<sup>3</sup>، لذا فإن القانون أقر في شركات المساهمة على ضرورة وجود مندوب أو أكثر للحسابات، يختارون من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف الوطني<sup>4</sup> ومندوب الحسابات ليس وكيلًا عن المساهمين كما يرى البعض؛ لأنه لا يكلف بإبرام تصرفات قانونية، بل هو في الحقيقة أحد مكونات الهيكل القانوني للشركة يناط به مراقبة حساباتها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المادة 715 مكرر 141 من القانون رقم 09-22

<sup>2</sup> المادة 715 مكرر 142 من نفس القانون

<sup>3</sup> . أسامة نائل المحيسن الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان

2008، ص 178

<sup>4</sup> المادة 715 مكرر 4 فقرة 1 من القانون التجاري

<sup>5</sup> محمد فريد العريني، القانون التجاري شركات الأموال والأشخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية 2001،

ص 206 .

## الفصل الاول: خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين

ولم يوضح المشرع في شركة المساهمة البسيطة الجهة المعنية بتعيين مندوبي الحسابات إن هي الجمعية العامة العادية أو غير العادية؛ لأنه جمع اختصاصاتهما معا في نفس النص كما اشرنا سابقا، إذ يتم تعيين مندوب الحسابات بإجماع المساهمين وفقا للكيفيات المحددة في القانون الأساسي للشركة<sup>1</sup>. وحتى يتمكن مندوبو الحسابات من القيام بمهمتهم على أكمل وجه، فإن المشرع الجزائري منحهم اختصاصات واسعة تمكنهم من مراقبة ومتابعة كل ما يجري داخل الشركة بصفة دائمة، وفي هذا الصدد نصت المادة 715 مكرر 4 على أنه: "تتمثل مهمتهم الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يصدقون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصدقون على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة، وصحة ذلك، ويتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين. ويجوز لهؤلاء أن يجروا طيلة السنة التحقيقات أو الرقابات التي يرونها مناسبة. كما يمكنهم استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال". وبذلك فإن التنظيم القانوني لشركة المساهمة البسيطة هو تنظيم خاص الهدف الأساسي منه تبسيط إجراءات تأسيس هذا النوع من الشركات من جهة، وتبسيط إجراءات إدارتها وتسييرها من جهة أخرى، وذلك سعيا لتحقيق أهداف بعيدة المدى يأتي في مقدمتها دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة في مجال الأعمال التجارية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية واعدة

<sup>1</sup> المادة 715 مكرر 4 فقرة 7 و8 من القانون التجاري

**الفصل الثاني**

**خصوصية انقضاء**

**شركة المساهمة**

**البيسيطة**

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

### تمهيد

بالرجوع إلى القانون رقم 09 - 22 ، الذي أدرج شركة المساهمة البسيطة في القانون التجاري، وبالتحديد في مادته الثالثة، يمكن القول أنه ما دام أدرجت هذه الشركة ضمن الفصل الخاص بشركة المساهمة باستحداث قسم جديد ضمن هذا الفصل، فهي نوع من شركات المساهمة .

غير أنه استنادا إلى المادة الثانية من القانون المذكور، التي عم دلت المادة 544 من القانون التجاري بتتبعها لفقرتها الثانية، بإضافة شركات المساهمة البسيطة بصيغة الجمع، للشركات التي تعد تجارية بحكم شكلها، يمكن الجزم بأن شركة المساهمة البسيطة هي شكل مستقل عن الأشكال الأخرى، بسبب تعدادها ضمن قائمة الشركات التجارية الشكلية في المادة المذكورة، فلا يمكن اعتبارها نوع من شركة المساهمة، وإن أحال المشرع على أحكام هذه الأخيرة من أجل تطبيقها في حالة عدم وجود حكم خاص على شركة المساهمة البسيطة .فليس هناك مانع من إحالة أحكام شركة على شركة أخرى، كما فعل مع شركة التوصية البسيطة حين أحال على أحكام شركة التضامن، كذا بخصوص شركة التوصية بالأسهم، أحال بشأنها على أحكام شركة التوصية البسيطة وشركة المساهمة، فالإحالة على أحكام شركة أخرى لا يؤثر على استقلالية الشركة موضوع الإحالة، وعليه سوف نتطرق في المبحث الأول الى انقضاء شركة المساهمة البسيطة، ثم في المبحث الثاني الى تصفية شركة المساهمة البسيطة.

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

### المبحث الاول: انقضاء شركة المساهمة البسيطة

تمر الشركات التجارية منذ نشأتها بمراحل قد تنتهي في الأخير بمرحلة حاسمة وهي حل الشركة نتيجة لوجود أسباب تقتضي إنقضائها، وهذه الأسباب قد تكون عامة تسري على كافة الشركات التجارية، كما قد تكون خاصة تطبق فقط على نوع معين من الشركات دون غيرها.

وبما أن المشرع الجزائري في القانون 09-22 لم يتطرق لانقضاء شركة المساهمة البسيطة فانها تطبق عليها الاحكام العامة لانقضاء الشركات التجارية

إنّ الأسباب العامة لإنقضاء الشركات يمكن تصورها في أي شركة سواء كانت شركة أموال أو أشخاص فهي تتعلق بالشركات بصفة عامة، فتقتضي الشركة التجارية إما بقوة القانون أو بموجب حكم قضائي

#### المطلب الأول: إنقضاء الشركة بقوة القانون

إنقضاء الشركة بقوة القانون يقصد منه أنّ المشرع هو من يتولى تحديد أسباب انقضائها بموجب نصوص قانونية ومتى تحققت إحدى هذه الأسباب التي سيتم عرضها في هذا الفرع فإنّه سيؤدي مباشرة إلى الإنقضاء الحتمي.

#### الفرع الاول :إنتهاء المدة المحددة للشركة.

إنّ مدة الشركة يتم تعيينها في العقد التأسيسي، أو في عقد لاحق بشرط أن تتجاوز ميعاد 99 سنة وذلك وفق ما نصت عليه المادة 546 من ق.ت.ج، لكن هذا فيما يخص شركات الأموال، أما شركات الأشخاص فمدتها تتراوح ما بين 5 إلى 25 سنة دون أن تتجاوز مدة 30 سنة وهذا راجع لطبيعة الشركات القائمة على الإعتبار الشخصي، لكن في حالة ما لم يوجد بند في العقد ينص على مدة الشركة فإنّ مسألة إكتشاف ذلك يتبين من ماهية الشركة وموضوعها<sup>1</sup>، والأصل أنّ إنتهاء المدة المعينة للشركة في العقد يؤدي حتما لانقضائها بقوة القانون حتى وإن لم يتحقق الهدف المراد من إنشائها<sup>2</sup> غير أنّه قد تنتهي مدة الشركة لكن الشركاء يرغبون الإستمرار فيها نظرا لأنها تحقق لهم أرباحا، أو أنّ الغرض الذي أنشأت من أجله لم يتحقق بعد بالتالي يجوز لهم تمديد أجلها، حيث أنه إذا إتفق الشركاء على تمديد أجل الشركة قبل إنتهاء المدة المحددة في العقد، يعد ذلك إستمرارا للشركة وتعديلا لأحد بنوده لذلك يشترط لصحة هذا

<sup>1</sup> عمار عموره، شرح القانون التجاري: الأعمال التجارية، التاجر، الشركات التجارية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص

<sup>2</sup> وهذا ما أقرته المادة 437 من ق.م.ج، التي تنص: "تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد الذي عين لها...".

## الفصل الثاني: خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

التعديل موافقة جميع الشركاء والقيام بالإجراءات اللازمة لشهره، كما يمكن أن يكون الإمتداد ضمنيا وليس صريحا فيتحقق ذلك إذا استمر الشركاء على مزاوله عمل من الأعمال التي أنشأت الشركة من أجلها وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 437 من ق.م.ج، حيث تمتد الشركة سنة فسنة بالشروط ذاتها وفي هذه الحالة المشرع هو من تكفل بتحديد المدة.

وسواء كان تمديد أجل الشركة باتفاق صريح أو ضمني، فإنه يحق للدائنين الشخصيين للشركاء الإعتراض على هذا التمديد إذا كان مبلغ دينهم معيناً بموجب حكم إكتسب حجية الشيء المقضي فيه<sup>1</sup>، ولقد تم وضع هذا الإعتراض حماية لمصلحة دائن الشرك الذي لا يستطيع التنفيذ على حصة الشرك المدين قبل حصول القسمة وبإعتراضه على التمديد تُعتبر الشركة منقضية بالنسبة إليه عندئذ يستطيع التنفيذ على حصة مدينه. ويجوز لباقي الشركاء الإتفاق على إستمرار الشركة فيما بينهم، فيق وموا بتقدير نصيب الشرك من مال وأرباح الشركة في اليوم الذي تقرر الإنسحاب حتى يتمكن دائنيه من التنفيذ عليه.

**الفرع الثاني: تحقق الغرض الذي أنشأت من أجله الشركة.**

إن الشركات تنشأ لتحقيق هدف معين أو لإنجاز مشروع ما ومتى تحقق هذا الغرض بشكل نهائي ينتفي سبب وجودها فتعتبر الشركة منحلة بقوة القانون، حتى وإن كان ذلك قبل إنتهاء الميعاد المحدد لها<sup>2</sup>.

لكن قد يستمر الشركاء على القيام بعمل من الأعمال التي تأسست الشركة لأجلها فتعتبر الشركة ممتدة سنة فسنة بالشروط ذاتها، ويجوز لدائني أحد الشركاء الإعتراض على هذا الإمتداد لئتمكنوا من التنفيذ على حصة مدينهم في الشركة لئتم توقيف أثر هذا الإمتداد في حقه.

وقد يحدث أن يكون الغرض الذي أنشأت لأجله الشركة مستحيل التحقق سواء لإستحالة مادية أو قانونية كما لو تم منح إمتياز لشركة لتقوم بمشروع معين ثم سُحب منها الإمتياز، في هذه الحالة تنقضي الشركة بقوة القانون نظرا لإستحالة تحقق الهدف المراد من إنشاء الشركة<sup>3</sup>

أما إذا توقفت الشركة عن ممارسة نشاطها لمدة معينة، فإنّ هذا لا يعتبر سببا لحلها طالما أنّ سبب التوقف غير ناجم عن زوال موضوعها أو إستحالة تحقيقه بل سبب التوقف راجع لمصاعب اقتصادية أو إجتماعية تعاني منها الشركة، فيحق للشركاء تجميد نشاط الشركة إلى غاية تحسن

<sup>1</sup> عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: العقود التي ترد على الملكية، الهيئة والشركة والقرض والدخل الدائم والصلح، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص 356

<sup>2</sup> وهذا ما أقره المشرع الجزائري في نص المادة 437 من ق.م.ج

<sup>3</sup> عمار عموره، مرجع سابق، ص 160

## الفصل الثاني: خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

الأوضاع<sup>1</sup>، لكن إذا لم يتم إيجاد حل للشركة أو تبين أنه لا فائدة من إستئناف النشاط في هذه الحالة يقوم الشركاء بحل الشركة، ويشترط التأشير على ذلك لدى المركز الوطني للسجل التجاري ليتم شطب الشركة لأنّ التوقف عن النشاط لمدة سنتين حسب التشريع الفرنسي يؤدي إلى شطب الشركة في السجل التجاري تلقائيا خلافا للمشرع الجزائري الذي لم ينص على ذلك في القانون 90-22 المتعلق بالسجل التجاري<sup>2</sup>، إذ نجد الكثير من الشركات المنقضية فعليا لكنها تعتبر قائمة وموجودة قانونيا لكونها لازالت مسجلة لدى المركز الوطني للسجل التجاري ولم يتم شطبها.

### الفرع الثالث: هلاك مال الشركة.

تعدّ أموال الشركة مقوما أساسيا لوجودها ولاكتسابها الشخصية المعنوية، كما تعتبر عنصرا جوهريا لاستمرارها لكن يحدث أن تهلك هذه الأموال لسبب من الأسباب مما يؤدي حتما إلى انقضاء الشركة، كون أنّ هلاك مالها ينجم عنه حرمانها من وسيلتها الأساسية لمزاولة نشاطها بحيث تصبح عاجزة عن الإستمرار وهذا ماقتضت به المادة 438 من ق.م.ج<sup>3</sup> والهلاك المؤدي لانقضاء الشركة قد يكون ماديا ومثال على ذلك حالة نشوب حريق يؤدي إلى إتلاف كل م وجودات الشركة من آلات ومعدات، كما يمكن أن يكون الهلاك معنويا وذلك إذا تم إبطال براءة الإختراع التي نشأت الشركة لاستغلالها لكن المشرع الجزائري لم يتطرق لهذا النوع من الهلاك<sup>4</sup> أما في حالة ما إذا هلكت موجودات الشركة وكان مؤمنا عليها فلا يؤدي إلى انقضائها، طالما أن مبلغ التأمين الذي ستتحصل عليه الشركة سيكون كافيا لمزاولة نشاطها من جديد كما يفهم من نص المادة 438 من ق.م.ج أنه ليس من الضروري أن يهلك كل مال الشركة لتتحل بل يكفي أن يكون الهلاك جزئيا في هذه الحالة يتم النظر إلى أهمية الجزء المتبقي ومدى قدرة الشركة على مواصلة نشاطها، وفي هذه الحالة السلطة التقديرية تعود للمحكمة في تقرير إنقضاء الشركة من عدمه على ضوء نشاط الشركة ونوعه<sup>5</sup>.

ويستخلص من نص المادة 589 الفقرة 02 من القانون التجاري أنه يتعين على المديرين في الشركة ذات المسؤولية المحدودة إستشارة الشركاء في موضوع حل الشركة، إذا خسرت هذه الأخيرة ثلاثة

<sup>1</sup> خالد بيوض، إنقضاء الشركات التجارية وتصفياتها في القانون الجزائري والفرنسي، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012، ص73

<sup>2</sup> القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18 أوت 1990، يتعلق بالسجل التجاري، ج.ر.ج.ج عدد78، الصادر بتاريخ 22 أوت 1990

<sup>3</sup> المادة 438 من ق.م.ج التي تنص: "تنتهي الشركة بهلاك مالها أو جزء كبير منها..."

<sup>4</sup> في نص المادة 438 من ق.م.ج.

<sup>5</sup> نسرين شريقي، الشركات التجارية دار بلقيس، الجزائر، 2013، ص32

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

أرباع من رأسمالها ليتمكنوا من إتخاذ قرار إما بحل الشركة، أو تصحيح الوضع بزيادة رأسمالها، وإن لم تُتخذ الإجراءات اللآزمة يجوز لكل من له مصلحة طلب حل الشركة عن طريق القضاء.

فسواء تعلق القرار بحل الشركة أو بزيادة رأسمالها إلى الحد المطلوب قانونا، يجب أن يشهر في صحيفة معتمدة لتلقي الإعلانات القانونية في الولاية التي يك ون مركز الشركة الرئيسي تابعا لها، كما يتم إيداعه بالمركز الوطني للسجل التجاري الكائن بها مقر الشركة الرئيسي ليتم قيده فيها.<sup>1</sup>

ونفس الأمر يطبق بالنسبة لشركة المساهمة حيث تنقضي إذا تم المساس برأسمالها حيث تؤكد المادة 594 من ق.ت.ج على أنه يجب أن يكون رأسمال شركة المساهمة بمقدار خمسة ملايين دج على الأقل، وفي حالة ما إنخفض عن هذا الحد توجب تصحيح الوضع برفع رأسمال الشركة خلال أجل سنة، أما إذا لم يتم تسوية الوضع يجوز لكل ذي مصلحة اللجوء للقضاء للمطالبة بحل الشركة بعد توجيه إنذار للشركة بتسوية الوضعية<sup>2</sup>

بالإضافة إلى ذلك قد تنقضي الشركة بالهلاك، إذا كان أحد الشركاء قد تعهد بتقديم حصته شيئا معيناً بالذات ثم هلك هذا الشيء قبل تقديمه، ويشترط لوقوع الإنقضاء أن يكون الشيء الذي تعهد الشريك بتقديمه لازما لحياة الشركة ويستحيل إستمرارها من دونه وهذا ما نصت عليه المادة 838 من ق.م.ج وأقرته كذلك المحكمة العليا في إحدى قراراتها التي تقضي "مضى نص القانون على أنّ الشركة تنتهي بهلاك جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا يبقى فائدة من إستمرارها.

ومضى نص أيضا على أنّه كان أحد الشركاء قد تعهد بتقديم حصته شيئا معيناً بذات وهلك قبل تقديمه أصبحت الشركة منحلة في حق جميع الشركاء، وإنّ القضاء بما يخالف أحكام هذا القانون يعد خرقا له<sup>3</sup>، أما إذا هلكت الحصة بعد تقديمها للشركة فإنّ هذه الأخيرة لا تتحل إذا كان الباقي من المال كافيا لإستمرارها كون أن الشريك يعتبر مساهما في الشركة بالرغم من هلاك الحصة التي قدمها<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نادية فوضيل، أحكام الشركة في القانون التجاري الجزائري :شركات الأشخاص، الطبعة الثامنة، دار هوم، الجزائر، 2009، ص70

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص71

<sup>3</sup> المحكمة العليا، الغرفة التجارية والبحرية، قرار رقم 32208 ، مؤرخ في 4 ماي 1989 ، المجلة القضائية، العدد الثاني، سنة 1989 ، ص125

<sup>4</sup> عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص360

## الفصل الثاني: خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

الفرع الرابع: تخلف ركن تعدد الشركاء.

يعتبر ركن تعدد الشركاء من الأركان الموضوعية الخاصة لإنشاء الشركة، إذ لا يجوز تكوين الشركة بوجه عام إلا بوجود شريكين على الأقل، لكن قد يحدث أن تجتمع كل الحصص في الشركة في يد شريك واحد مما يؤدي حتماً إلى إنقضاء الشركة، غير أنّ هذه القاعدة يرد عليها إستثناء فيما يتعلق بالشركة ذات المسؤولية المحدودة التي لا يؤدي إجتماع الحصص في يد شريك واحد إلى حل الشركة، بل تتحول إلى مؤسسة ذات الشخص الواحد دون الإنتقاص من شخصيتها المعنوية<sup>1</sup> وهذا ما قضت به المادة 590 مكرر 1 التي تنص: "لا تطبق أحكام المادة 441 من القانون المدني الجزائري المتعلقة بالحل القضائي في حالة إجتماع حصص الشركة ذات المسؤولية المحدودة في يد واحدة"، لكن المشرع لم يتعرض لأمر إجتماع حصص الشركة في يد شريك واحد بشكل صريح بل إقتصرت المادة 441 على ذكر عبارة ... "أو لأي سبب آخر من فعل الشركاء."

أما بالنسبة لباقي الشركات فإنّ الأمر يختلف إذ يعتبر تخلف ركن تعدد الشركاء سبباً لانقضائها، لذلك نجد أنّ المشرع تدخل وحدد الحد الأدنى والأقصى لبعض الشركات، وفي هذا الصدد نجد أن المادة 592 من ق.ت.ج في فقرتها الثانية تنص على أنه لا يمكن أن يقل عدد الشركاء في شركة المساهمة عن سبعة شركاء وإلا كان من حق المحكمة بناءً على طلب كل ذي مصلحة أن تأمر بحل الشركة إذا إستمر الوضع لمدة سنة<sup>2</sup>، خلافاً للمشرع الفرنسي الذي قلص هذه المدة حيث ألزم بتسوية الوضعية خلال مدة ستة أشهر زيادة على ذلك نجد أن المشرع قد حدد أيضاً الحد الأقصى لعدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة وهذا ما نصت عليه المادة 590 من ق.ت.ج، فلا يجب أن تضم هذه الشركة أكثر من 50 شريك وفي حالة ما إذا تم تجاوز هذا الحد يكون للشركاء مهلة سنة لتصحيح الوضع وإلا أنقضت الشركة مباشرة بمجرد نهاية هذه المهلة.<sup>3</sup>

الفرع الخامس: تأميم الشركة.

التأميم هو وسيلة من وسائل إنتقال ملكية الشركات من نطاق الملكية الخاصة إلى نطاق الملكية العامة، بمعنى حلول الدولة بواسطة مؤسساتها العامة محل المساهمين في الشركة ذلك مقابل تعويض

<sup>1</sup> نادية فوضيل، مرجع سابق، ص72

<sup>2</sup> بلعيساوي محمد الطاهر، الشركات التجارية: النظرية العامة وشركات الأشخاص، دار العلوم، الجزائر، 2014، ص147

<sup>3</sup> عبد القادر البقيرات، مبادئ القانون التجاري: الأعمال التجارية، نظرية التاجر، المحل التجاري، الشركات التجارية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص109

## الفصل الثاني: خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

أصحابها فيتم تسخير هذا المشروع المؤم لخدمة الصالح العام<sup>1</sup>، وبالرجوع إلى القانون المدني الجزائري نجد أنّ المشرع لم ينص على إعتبار التأميم سببا من أسباب انقضاء الشركات، لكن يرى فيه أمر مسلم كسبب لحل الشركة المؤممة على الرغم من إختلاف الآراء بشأن الشخصية القانونية للشركة.

فلقد ثار جدال بين الفقهاء حول تأثير التأميم على شخصية الشركة المؤممة، حيث يرى بعض الفقهاء أنّ التأميم يترتب عليه انقضاء الشركة المؤممة وزوال شخصيتها المعنوية لتقوم محلها شخصية قانونية جديدة، في حين يرى البعض الآخر أنّ التأميم لا يستتبع حل الشركة المؤممة ولا يؤثر على شخصيتها القانونية بل تقتصر عملية التأميم على نقل ملكية الشركة إلى ملكية الدولة

لكن رغم الجدال المثار في هذا الشأن إلا أنّه يعتبر التأميم سببا لانقضاء الشركة بقوة القانون يترتب عليه زوال الشخصية المعنوية للشركة وتصفية ذمتها المالية لتنتشأ شخصية معنوية جديدة، ويترتب على عملية التأميم جواز طلب الشركة بعد تأميمها مدينيها للوفاء بديونهم لأنّ هذه الديون جزء من الذمة المالية للشركة، فلا يكون حقا خالصا لأصحاب المشروع المؤم، بالإضافة إلى ذلك يحق للدائنين مقاضاة الشركة ومطالبتها بالديون السابقة على التأميم بإعتبار أنّ الشركات تظلّ محتفظة بشكلها القانوني، وتستمر في مزاوله نشاطها دون أن تُسأل الدولة عن التزاماتها إلا في حدود ما آل إليها.

### الفرع السادس: إندماج الشركة.

إنّ الشركات قد تنقضي قبل حلول أجلها إذا كانت إرادة الأطراف تتجه نحو إدماجها في شركة أخرى، ويقصد بالإدماج تلاحم شركتين تلاحما يقضي بالضرورة زوال كل منهما أو إحداهما لتكونا معا شركة جديدة، يتم إتباع هذه العملية لتحقيق فوائد اقتصادية للشركات المتماثلة في النشاط.<sup>2</sup>

لقد تطرق المشرع الجزائري لأحكام الدمج والإفصال في الشركات من المواد 744 إلى 764 من ق.ت.ج دون التعرض للأثار الناتجة عنها بالنسبة لوضعية الشركة المدمجة، ولم ينص المشرع كذلك في حالات الدمج على نوع معين من الشركات بل أجازها بين مختلف الشركات وهذا ما يفهم من خلال نص المادة 745 من ق.ت.ج إذ يجب أن تقرره كل شركة من الشركات حسب الشروط المطلوبة في تعديل قوانينها الأساسية، وعملية الإندماج تتحقق إما عن طريق الضم أو المزج.

<sup>1</sup> كسال سامية، "المفهوم الحديث للشركة وفقا للأمر 96-27 المؤرخ في 9 ديسمبر 1996"، المعدل والمتمم للأمر

رقم 75-59 المتضمن التقنين التجاري الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود

معمري، تيزي وزو، 2005، عدد 1، ص 129

<sup>2</sup> معارفه مالية، تصفية الشركات التجارية وقسمتها، رسالة لنيل ش هادة الماجستير في العقود والمسؤولية، كلية الحقوق،

جامعة الجزائر، 2012، ص 32

## الفصل الثاني: خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

### 1. الإندماج عن طريق الضم.

يتم عن طريق دمج شركة في شركة أخرى قائمة، بحيث تنقضي الشركة المندمجة وتزول شخصيتها المعنوية نهائيا لتظل الشركة الدامجة هي القائمة والمتمتعة بالشخصية القانونية فتؤول إليها جميع حقوق والتزامات الشركة المندمجة

### 2. الإندماج عن طريق المزج.

تتم هذه العملية عن طريق انقضاء الشركات المندمجة وزوال شخصيتها القانونية لتقوم محلهم شركة جديدة لها شخصية معنوية مختلفة ومستقلة عن شخصية كل الشركات المندمجة، وتتكون ذمتها المالية من مجموع الذمم المالية للشركات المندمجة ويشترط لصحة الإندماج في كلتا الحالتين إتباع إجراءات الشهر والقيود في السجل التجاري، إذ يتعين على القائمين بإدارة الشركة حسب الأحوال إيداع عقد الإندماج بوصفه تعديلا لعقد الشركة لدى المركز الوطني للسجل التجاري الذي تم فيه الإيداع لأول مرة زيادة على ذلك، ويجب التأشير بالسجل عن ما يطرأ على الشركات من انقضائها ومحو قيدها بالإضافة إلى زيادته في السجل الشركة الدامجة وكافة التعديلات الأخرى ليتمكن الشركاء بالإحتجاج على الغير بهذا العقد، وباعتبار أنّ الإندماج يترتب عليه زوال شخصية الشركات المندمجة وإنحلالها في الشركة الدامجة، فينجر عن هذا الوضع أنّ حقوق وديون الشركات المندمجة لا يتخذ بشأنها الإجراءات القانونية المترتبة عن عملية الدمج لأنّ ذلك مخالف للقانون، كون أنّ الشركة الدامجة تعتبر ممثل عن كل ديون الدائنين للشركة باعتبارها خلفا للشركات المندمجة إذ تحل محلها قانونا في جميع حقوقها والتزاماتها في حدود ما تم الإتفاق عليه<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الحل القضائي للشركة

لقد حصر المشرع الأسباب المؤدية لإنقضاء الشركات والتي يكون أغلبها بقوة القانون، لكن نظرا لظهور بعض الحالات المتنوعة التي يصعب ضبطها بصفة تامة نجد أنّ القانون يجيز حل الشركة بحكم قضائي بناء على طلب أحد الشركاء لعدم وفاء أحدهم بالتزاماته في أولا، أو لأي سبب آخر ليس من فعل الشركاء كحالة بطلان عقد الشركة في ثانيا، أو بسبب الحكم على الشركة بعقوبة جنائية في ثالثا.

#### الفرع الاول: عدم وفاء أحد الشركاء بالتزاماته.

باعتبار أنّ الشركة عقد فإنّه تترتب عليه حقوق والتزامات يجب على الشركاء التقيد بها، وفي حالة عدم تنفيذ أحد الشركاء لإلتزاماته المنصوص عليها في العقد يحق لأي شريك وفقا لنص المادة 441

<sup>1</sup> الطيب بلوله، قانون الشركات، ترجمة: محمد بن بوزة، دار برتي، الجزائر، 2008، ص134

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

من ق.م.ج تقديم طلب حل الشركة أمام القضاء، ومن بين الأسباب التي تعود لخطأ أحد الشركاء عدم تقديمه للحصة التي تعهد بتسليمها أو أن يرتكب الشريك خطأ بصفته مديرا أو إداريا من شأنه تعطيل أو إحداث شلل لشركة والتي تُكفي على أنها مخالفة للإلتزامات، فوجود السبب وتقدير خطورته متروك للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع، إذ له السلطة في قبول السبب المقدم كما يمكن له رفضه ويعتبر حق الشريك في طلب حل الشركة قضائيا من النظام العام لا يجوز الإتفاق على حرمانه منه.<sup>1</sup>

ويمكن للقاضي أن يحكم بحل الشركة إذا أصيب أحد الشركاء بمرض في جسمه أو في عقله يمنعه من الإستمرار في أداء عمله أو قد يكون سبب الطراجع لسوء التفاهم بين الشركاء تنجر عنه خلافات عميقة ومستمرة كأن تكون خلافات بين شريكين يحوزان نفس النسب من الأسهم في الشركة مما يستصعب عليهم إتخاذ القرار، ويشترط في هذه الحالة أن تكون الخلافات تهدد مصالح الشركة وتجعل الإستمرار فيها أمر بالغ الصعوبة كما تجدر الإشارة أنه يجوز للشركاء وفقا لنص المادة 442 من ق.م.ج طلب فصل الشريك المخطئ في حالة إرتكابه لخطأ يهدد مصالح الشركة بدلا من طلب حل الشركة، وإذا ما حكمت المحكمة بفصل الشريك المخطئ لا تنقضي الشركة بل تستمر بين الشركاء الباقين في هذه الحالة يتم تقدير نصيب الشريك المفصول من أموال الشركة ولا يكون له نصيب مما يستجد بعد ذلك من حق وق إلا بالقدر الحقوق الناتجة عن أعمال سابقة عن الفصل<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: بطلان عقد الشركة.

إنّ تخلف إحدى الأركان العامة لإنشاء العقد، أو عدم مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المواد 416 من ق.م.ج و 545 من ق.ت.ج ترتب عنه بطلان عقد الشركة، ومتى وقع البطلان جاز لكل من له مصلحة رفع دعوى البطلان التي تفصل فيها المحكمة في مدة لا تقل عن شهرين من تاريخ رفع الدعوى<sup>3</sup> عملا بمقتضيات المادة 736 من ق.م.ج، لكن نجد أنّ المشرع خفف من صرامة قواعد بطلان العقود فيما يخص الشركات في نص المادة 733 من ق.ت.ج. حيث أظهر بعض المرونة في هذا الشأن لتفادي زوال الشركات نظرا لأهميتها في الحياة الإقتصادية، فالقانون يشترط لرفع دعوى بطلان الشركات وجود نص صريح في القانون التجاري يقضي بالبطلان، وقام باستبعاد عيب فقدان الأهلية وبعض العيوب التي ينجر عنها بطلان الشركة، كما منح المشرع للشركاء فرصة لتصحيح وتسوية الوضعية إذا ما وقع

<sup>1</sup> فتيحة يوسف المولودة عماري، أحكام الشركات التجارية وفقا للنصوص التشريعية والمراسيم التنفيذية الحديثة، دار الغرب، الجزائر، 2007، ص49

<sup>2</sup> فتيحة يوسف المولودة عماري، مرجع سابق، ص50

<sup>3</sup> الطيب بلوله، مرجع سابق، ص149

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

البطلان لتجنب إنقضاء الشركة إلا ما تعلق بعدم مشروعية موضوع أو غرض الشركة فهذه الحالة لا يمكن تصحيحها، وقد تنقضي الدعوى إذا إنقطع سبب البطلان في اليوم الذي تتولى فيه المحكمة النظر في الموضوع وهذا طبقا لنص المادة 735 من ق.ت.ج، وفي حالة ما إذا أصدرت المحكمة حكمها ببطلان الشركة على الرغم من إمكانية تسوية الوضعية، فإنّ الشركة تنقضي مباشرة دون أثر رجعي ليتم تصفيتها مباشرة طبقا لقواعد تصفية الشركات، وتكون للمحكمة سلطة تعيين المصفي كونها تصفية قضائية<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: حل الشركة كعقوبة جزائية.

المسؤولية الجزائية لم تكن تُرتب على الشخص المعنوي نظرا لاستحالة إثبات القصد الجنائي لديه ولعدم إمكانية تطبيق العقوبات السالبة للحرية عليه، لكن بعد التطور الحاصل في المجال الإقتصادي والعلمي أصبح الشخص المعنوي يسأل جزائيا مثله مثل الشخص الطبيعي بإستثناء العقوبة السالبة للحرية. وباعتبار أنّ الشركة شخصا معنويا حسب نص المادة 49 من ق.م.ج فعند ارتكابها لسلوك إجرامي يمس النظام العام يتم ترتيب المسؤولية الجزائية عليها، ولقد أقرّ المشرع الجزائري بالمسؤولية الجنائية للشركة ووضع شروط لها يمكن إستخلاصها وإستقرارها من خلال نص المادة 51 من ق.ع.ج<sup>2</sup>، إذ يشترط لقيام مسؤولية الشركة أن تُرتكب الجريمة من طرف ممثل الشركة أو من أحد الأشخاص الطبيعيين الذين لهم حق التعبير عن إرادة الشركة ويجب أن تكون هذه الجريمة مُرتكبة لمصلحة الشركة سواء أكانت مادية أو معنوية، مباشرة أو غير مباشرة زيادة على ذلك يجب أن يوجد نص قانوني ينص على هذه المسؤولية<sup>3</sup>.

وأمام هذه القواعد القان ونية المجرمة للشركة كشخص معنوي والتي تُرتب حل الشركة كعقوبة جزائية تكميلية يضاف سببا جديدا لحل الشركات قضائيا يمارسه القاضي الجزائري ويكون ذلك بموجب حكم جزائي، بالرغم من أنّ القاضي التجاري هو المختص بحل الشركة قضائيا لما له من صلاحيات لكن نظرا

<sup>1</sup> الطيب بلوله، مرجع سابق، ص150

<sup>2</sup> الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم

<sup>3</sup> أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي العام، الطبعة الثالثة، دار هومه، الجزائر، 2006، ص222 ومن بين العقوبات المطبقة على الشركة في حال ارتكابها لسلوك إجرامي عقوبة حل الشركة ومثال على ذلك نجد أنّ المادة 387 مكرر 7 ق.ع.ج تنص على أنه من العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي المُرتكب لجريمة تبييض الأموال حل الشخص المعنوي، بالإضافة لنص المادة 18 مكرر من ق.ع.ج التي حددت العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي في مواد الجنايات والجنح وكذا العقوبات التكميلية منها على الخصوص حل الشخص المعنوي.

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

---

لخطورة الأفعال المرتكبة من طرف الشركة تستلزم حل الشركة بمقتضى حكم جزائي حماية للنظام العام، وسواء تم حل الشركة بحكم تجاري أو بحكم جزائي إلا أنهما يؤديان إلى تصفية الشركة رغم اختلافهما من حيث المسوغات، ويعتبر الأمر بإجراء عمليات التصفية لا يدخل في إختصاصات القاضي الجزائي مما يستلزم تدخل القاضي التجاري لمتابعة إجراءات التصفية<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> خالد بيوض، مرجع سابق، ص100

## الفصل الثاني: خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

### المبحث الثاني: تصفية شركة المساهمة البسيطة

يقصد بالتصفية الأعمال والإجراءات التي يتم اتخاذها بعد انقضاء الشركة بإحدى الطرق التي سبق عرضها سلفاً وذلك بغرض تجديد أصولها وخصومها بما يستتبع اقتضاء حقوقها والوفاء بالتزاماتها تمهيداً لإغلاق سجلها نهائياً في الواقع القانوني بعد تسوية ما قد يستحق للشركاء من الفائض المتبقي.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: الأسباب الإرادية لتصفية الشركات

باعتبار أنّ عقد الشركة ينشأ بناءً على إرادة الشركاء، فإنّه من الطبيعي والعاقل أن يثق هؤلاء الشركاء على حل الشركة بسبب ظهور أسباب تُصعب عليهم الإستمرار، وهذه الأسباب سنتطرق لدراستها في عنصرين: حالة إتفاق الشركاء على حل الشركة في أولاً، وحالة ما إذا أراد أحد الشركاء الخروج من الشركة في ثانياً.

#### الفرع الأول: إتفاق الشركاء على حل الشركة.

يمنح القانون للشركاء الحق في حل الشركة حتى قبل إنقضاء الميعاد المحدد لها في العقد، ويعد هذا الحق بديهيًا طالما أن الشركاء هم الذين أنشؤوا الشركة بإرادتهم فإنهم يستطيعون حلها متى أرادوا، غير أنّه يشترط ليكون إتفاق الشركاء صحيحاً أن يوافق جميعهم على هذا القرار مالم يوجد نص قانوني أو شرط في العقد بخلاف ذلك، لأنّه قد يشترط في العقد أو القانون الحصول على أغلبية معينة لحل الشركة وهذا الإجماع لم يتم إيرادها في القانون التجاري إلا فيما يخص شركة المساهمة<sup>2</sup>، ويشترط كذلك لحل الشركة أن تكون هذه الأخيرة قادرة وميسورة على الوفاء بالتزاماتها، فلا يعتد بإنهاء الشركة إذا كانت في حالة توقف عن الدفع أي في حالة إفلاس مثلاً للتهرب من مسؤولياتها القانونية

#### الفرع الثاني: إنسحاب الشريك من الشركة.

إنّ المبدأ العام يقضي بعدم تقييد حرية الشخص وربطها بالتزام أبدي لتتافي ذلك مع الحرية الشخصية للشخص، غير أنّ الأمر يختلف فيما يتعلق بالشركات إذ لا يجوز للشريك أن ينسحب من الشركة بإرادته متى شاء دون رضا الشركاء طبقاً لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين كون أنّ إنسحاب الشريك يؤدي حتماً إلى انقضاء الشركة، لكن هذا فيما يخص شركات الأشخاص أما شركات الأموال فإنها لا

<sup>1</sup> حاجي متى، بلعالم نعيمة، الشخصية المعنوية للشركات التجارية، مذكرة ماستر في القانون، تخصص : قانون أعمال، جامعة العقيد احمد دراية - ادرار - ، 2021-2022، ص47

<sup>2</sup> عبد القادر البقيرات، مرجع سابق، ص108

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

تتقضي بخروج أحد الشركاء إلا إذا مسّ هذا الخروج بركن تعدد الشركاء أو براسمال الشركة، وحرية الشريك في الانسحاب من الشركة تتأثر بما إذا كانت الشركة محددة المدة أو غير محددة المدة.

### 1. انسحاب الشريك من الشركة محددة المدة.

القاعدة العامة تقضي بأن الشريك لا يجوز له الانسحاب من الشركة إذا كانت هذه الأخيرة محددة المدة فهو ملزم بالبقاء فيها إلى حين إنتهاء المدة المحددة لها في العقد<sup>1</sup>، لكن هذه القاعدة ورد بشأنها إستثناء إذ يسمح القانون للشريك بالمطالبة عن طريق القضاء الخروج من الشركة حتى وإن لم تنقض مدتها المحددة في العقد بشرط أن تتوفر لديه أسباب معقولة وجدية كأن يكون الشريك مصاب بمرض يمنعه من مباشرة أعماله<sup>2</sup>

### 2. انسحاب الشريك من الشركة غير محددة المدة.

أجازت المادة 440 من ق.م.ج للشريك الانسحاب من الشركة بناء على إرادته المنفردة إذا كانت الشركة غير محددة المدة، وهذا الحق خاص بالشريك منحه له القانون فلا يجوز الإتفاق على حرمانه منه، ويعدّ باطلا كل إتفاق يقضي بذلك.

لكن من جهة أخرى نجد أنّ هذا الحق تم تقييده ببعض الشروط حيث يتعين على الشريك الذي يرغب الانسحاب من الشركة أن يعلن رغبته لباقي الشركاء قبل حص وله، وهذا الإعلان يمكن أن يتم بأي وسيلة كانت وفقا لمبدأ حرية الإثبات في المعاملات التجارية، ويجب أن لا يكون انسحاب الشريك عن غش أو في وقت غير لائق كما لو انسحب لإستئثار بصفقة مربحة أو كانت الشركة وشيكة الإفلاس<sup>3</sup>، ومتى توفرت هذه الشروط إعتبر انسحاب الشريك صحيحا مما يستتبع إنقضاء الشركة إذا لم يكن هناك إتفاق بين الشركاء على الإستمرار رغم خروج الشريك.

### المطلب الثاني: الأسباب الإرادية لتصفية الشركات

يحدث أن تطرأ على الشركاء ظروف أو أحداث تؤدي إلى عدم إستمرارهم في الشركة، وهذه الأحداث لا دخل لإرادة الشركاء في حدوثها يحتمل وقوعها في أية لحظة دون سابق إنذار وتتمثل في وفاة أحد الشركاء في أولا أو إفلاسه في ثانيا، أو حالة ما إذا فقد أحد الشركاء لأهليته في ثالثا.

<sup>1</sup> مصطفى كمال طه، الشركات التجارية: الأحكام العامة في الشركات، شركات الشخص، شركات الأموال، أنواع خاصة من الشركات، دار الوفاء، الإسكندرية، 2009، ص 116

<sup>2</sup> عمار عموره، مرجع سابق، ص 163

<sup>3</sup> عمار عموره، مرجع سابق، ص 164

## الفصل الثاني: خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

الفرع الاول: موت أحد الشركاء.

الموت هو هلاك الشخص ورفاقه للحياة فتنتهي بذلك شخصيته القانونية، وهو ما يعرف بالموت الطبيعي الذي يختلف عن الموت الحكمي في أنّ هذا الأخير يعد موتا بموجب القانون يتم بصور حكم قضائي يقضي بوفاة الشخص المفقود نظرا لظروف معينة، بناء على طلب مقدم من النيابة العامة أو من أي شخص يهمله الأمر<sup>1</sup>

تطبيقا لنص المادة 439 من ق.م.ج يعتبر موت أحد الشركاء في الشركات القائمة على الإعتبار الشخصي سواء موتا طبيعيا أو حكما سببا لانقضائها، نظرا لأنّ الشركاء عند إبرامهم لعقد الشركة تعاقدا بالنظر لصفات الشريك الشخصية وبوفاته تزول هذه الصفات، ونجد أنّ المشرع الجزائري أدرج في القانون التجاري الوفاة كسبب لانقضاء شركة التضامن<sup>2</sup> غير أنّ هذه القاعدة ليست من النظام العام، إذ يمكن للأطراف الإتفاق على مخالفتها بشرط صريح في عقد الشركة، كون أنّ الوفاة أمر محقق قد يصيب أحد الشركاء في أية لحظة مما يجعل الشركة في وضعية ضعيفة لاسيما إذا تكونت للقيام بأعمال طويلة الأمد أو كانت هذه الشركة ناجحة<sup>3</sup>

لذلك نجد أن المادة 439 من ق.م.ج في فقرتيها الثانية والثالثة تُجيز للشركاء الإتفاق على إستمرار الشركة في حالة وفاة أحد الشركاء ويأخذ هذا الإتفاق إحدى الصور التالية:

**1. الإتفاق على إستمرار الشركة فيما بين الشركاء الباقين:** يجوز للشركاء عند إبرامهم لعقد الشركة

أن يضعوا بندا في العقد ينص على أنّه في حالة وفاة أحد الشركاء تستمر الشركة بين الشركاء الباقين بمعزل عن الشريك المتوفي، فلا يكون لورثة الشريك المتوفي إلا نصيب مورثهم في أموال الشركة التي يتم تقديرها بحسب قيمته النقدية يوم الوفاة ليتم دفعه لهم نقدا، فلا يكون لهم نصيب من الحقوق اللاحقة إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة عن عمليات سابقة عن الوفاة

**2. إتفاق الشركاء على إستمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفي:** منح القانون للشركاء الحق في إقرار إستمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفي حتى وإن كان هؤلاء الورثة قُصرا<sup>4</sup>، لكن المشكل المطروح في هذا الصدد أنّ الورثة القُصر في شركة الأشخاص لا يمكنهم أن يكونوا شركاء لأنّه في هذا النوع من

<sup>1</sup> علي فيلالي، نظرية الحق، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص192

<sup>2</sup> في المادة 562 التي تنص: "تنتهي الشركة بوفاة أحد الشركاء ما لم يكن هناك شرط مخالف في القانون الأساسي".

<sup>3</sup> مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص122 .

<sup>4</sup> وهذا ما أورده المادة 439 من ق.م.ج في فقرتها الثانية التي تنص: "إلا أنه يجوز الاتفاق في حالة ما إذا مات أحد الشركاء أن تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قُصرا".

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

الشركات الشركاء المكونين لها يتمتعون بالصفة التجارية وهذا الوضع قد يكون مضرا بالقصر لأنه قد يتم تطبيق إجراءات الإفلاس عليهم إذا ما توقفت الشركة عن دفع ديونها.

والحل في هذه الحالة هو تحويل الشركة إلى شركة توصية بسيطة ليصبح القاصر شريكا موصيا فلا يكتسب الصفة التجارية ولا يسأل عن إلتزامات الشركة إلا في حدود الحصة التي ورثها، بالإضافة إلى ذلك نجد أنّ المادة 563 مكرر من ق.ت.ج تنص على أنّه إذا توفي أحد الشركاء المتضامنين في شركة التوصية البسيطة وكان هناك إتفاق على إستمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفي رغم كونهم قصرا فإنهم يتحولون إلى شركاء موصين، أما في حالة ما إذا كان المتوفي هو الشريك المتضامن الوحيد وكان ورثته قصرا يتم تعويضه بشريك متضامن جديد أو يتم تحويل الشركة في مدة سنة من تاريخ الوفاة، وإذا لم يتم تسوية الوضعية خلال سنة من الوفاة تنقضي الشركة مباشرة بقوة القانون<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: إفلاس الشريك.

الإفلاس في اللغة مصدر أفلس . يقال : أفلس الرجل إذا صار إلى حال ليس له فوولس. كما يقصد به الانتقال من حالة العسر إلى حالة اليسر فدلالته اللغوية على العسر والعجز المالي ومعناه شرعا استغراق الدين مال المدين.<sup>2</sup>

أما فقها فقد عرّف الإفلاس على أنه الوضعية التي يؤول إليها التاجر الذي توقف عن دفع ديونه ، كما عرفه على أنه طريق للتنفيذ الجماعي على أموال المدين التاجر المتوقف عن دفع ديونه المستحقة الأداء وتوزيع ثمنها على الدائنين كل بنسبة ما له من حق تجاه المدين، ويشهر بمقتضى حكم تصدره المحكمة المختصة لدعم الثقة و الائتمان في المعاملات التجارية<sup>3</sup>

أما في القانون الإفلاس بحسب الأصل طريق للتنفيذ على المدين الذي يتوقف عن دفع ديونه التجارية بهدف أحكامه وتصفية أموال المدين وتوزيع الثمن الناتج عنها بين الدائنين توزيعا عادلا لا أفضلية فيه لدائن على آخر مادام أن حقه غير مصحوب بأحد الأسباب القانونية التي تبرر الأفضلية كرهن أو امتياز، ويرجع وقوف التاجر عن دفع ديونه لأسباب شتى.

ف نجد أن نظام الإفلاس يقوم على أسس:

<sup>1</sup> نادية فوضيل، مرجع سابق، ص 74

<sup>2</sup> راشدي سعيدة، محاضرات في الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ، قسم قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2019، ص 03

<sup>3</sup> عمر فلاح العطين،" الصلح الواقي من الإفلاس في القانون وموقف الفقه الإسلامي منه"، دراسات علوم الشريعة والقانون ، المجلد40، العدد 01، 2013، ص 124 ،

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

التضييق على المدين: عمد المشرع إلى التضييق على المدين لمنع من الإضرار بحقوق دائنيه ولهذا ركز المشرع على صدور حكم الإفلاس على غل يد المدين عن إدارة أمواله والتصرف فيها تعقب تصرفاته خلال فترة الريبة فأسقط بعضها حتما وأجاز للمحكمة إسقاط بعضها الآخر بشروط الدعوى البوليسية<sup>1</sup>.

مراعاة المساواة بين الدائنين: عمل المشرع على حماية الدائنين من تصرفات المدين وكذلك حمايتهم من أنفسهم وهذا بالمساواة بينهم، فعند صدور حكم الإفلاس حرّمهم من اتخاذ إجراءات فردية ضد المدين بمعنى آخر يترتب عند صدور حكم الإفلاس أن تدوب شخصية الدائن في شخصية الجماعة وتحل محل الإجراءات الفردية إجراءات أخرى جماعية هدفها تصفية أموال المدين وتوزيع الثمن الناتج على أعضاء هذه الجماعة الحصول على دينه فههدف المشرع من خلال هذا إلى تحقيق المساواة بينهم وتنظيم الوفاء بديونهم لكي لا يطغى بعضهم على بعض<sup>2</sup>.

إلحاق العار بالمفلس: نشأ نظام الإفلاس مقترنا بفكرة الجريمة إذ كان الاعتقاد أن الإفلاس في ذاته جرم يجب أن يحاسب المفلس من أجله ولو كان حسن النية ثم تطور هذا الوضع حتى أصبحت الجريمة في الوقت الحاضر قاصرة على حالات التقصير والتدليس غير أن المشرع الفرنسي ومن ورائه المشرع المصري والجزائري لم يجرّد الإفلاس ولو كان بسيط لا تقصير و لا تدليس فيه من كل معنى الإجرام إذ لا يزال الرأي العام ينظر إلى المفلس على أنه شخص أخطأ في حق دائنيه لهذا رتب المشرع على شهر الإفلاس إسقاط بعض الحقوق المهنية الوطنية عن المفلس وغرض المشرع هو تهديد التاجر لكي يرتدع ويقيّد خطواته .

اشتراك السلطة القضائية على إجراءات الإفلاس: رأى المشرع أن إلى الجهة القضائية بالهيمنة على شؤون التفلسة ليضمن حسن سيرها وانتظام إدارتها برقابة المحكمة تظل قائمة منذ افتتاح التفلسة إلى وقت قفلها وهي تباشرها إما بنفسها أو بواسطة قاضي ينتدب .

الهدف من إقرار نظام الإفلاس: يهدف نظام الإفلاس حماية مصالح وأموال الدائنين والحفاظ عليها، بتمكينهم من إجراء الحجوز على ما تبقى من أموال المدين ووضعها تحت يد القضاء لكي لا تترك له فرصة تهريب أمواله إضراراً بهم.

<sup>1</sup> راشد راشد ، الأوراق التجارية الإفلاس و التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة، 2004، ، ص 50

<sup>2</sup> راشد راشد، المرجع السابق، ص 54

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

كما يهدف قواعده إلى تحقيق المساواة بين الدائنين دون محاباة بعضهم على حساب البعض الآخر و تنظيم توزيع أموال المدين على الدائنين توزيعا عادلا لا أفضلية فيه لدائن على آخر ما دام دينه غير مقترن بسبب قانوني يوجب هذا التفضيل.

يختلف الإفلاس عن نظام قريب الشبه منه وهو الإعسار المدني<sup>1</sup>، وذلك فيما يلي:

1. نظام الإفلاس هو نظام خاص بفترة التجار ومصدر أحكامه القانون التجاري ، أما الإعسار المدني فهو نظام خاص بغير التجار ومصدر أحكامه القانون المدني. مع الإشارة أن المشرع الجزائري انتهج نهج المشرع الفرنسي في عدم تخصيص إجراءات خاصة لحالة الإعسار كما فعل بالنسبة للإفلاس<sup>2</sup>

2. لا يجوز شهر إعسار المدين إلا إذا كانت أمواله غير كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء. بينما يشهر إفلاس المدين التاجر بمجرد توقفه عن دفع دين . مستحق الأداء ولو كانت أم واله تكفي للوفاء بالديون

3. تملك المحكمة سلطة تقديرية في شهر إعسار المدين، إذ يراعي القاضي كافة الظروف المحيطة بهذا الأخير سواء أكانت هذه الظروف عامة أو خاصة، كأن ينظر مثلا إلى موارده الحالية والمستقبلية، مدا مسؤوليته. ويجوز للمحكمة رفض شهر إعساره إذا رأت أن المدين لا يستحق هذه المعاملة وتمنح له أجلا للوفاء على خلاف الإفلاس، فالمحكمة ملزمة بإشهار إفلاس المدين متى تبين لها أن شروط الإفلاس متوافرة

4. لا يحول حكم شهر الإعسار دون اتخاذ الدائنين إجراءات فردية ضد المدين لاستيفاء حقوقهم قبل المدين بعكس الإفلاس الذي يترتب عليه تصفية جماعية لأموال المدين ووقف جميع الإجراءات الفردية ضد التاجر الذي شهر إفلاسه ودخول الدائنين في جماعة واحدة يمثلها وكيل التفليسة<sup>3</sup>، وذلك حتى لا يستأثر بعضهم بمال المدين.

5. لا يترتب على حكم شهر إعسار المدين غل يده عن التصرف في أمواله وإدارتها، أما في حالة شهر إفلاس المدين فتغل يده عن التصرف في أمواله وإدارتها بقوة القانون ، ويحل محله وكيل التفليسة. كما قد يتعرض المدين إلى عقوبات إذا اقترن إفلاسه بإهمال أو تدليس.

<sup>1</sup> عن عمر فلاح العطين، المرجع السابق ، ص 125

<sup>2</sup> نادية فضيل، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ،ص. 05

<sup>3</sup> عزيز العكيلي، الوسيط في شرح القانون التجاري، أحكام الإفلاس والصلح الواقي-دراسة مقارنة-، الجزء 8، دار الثقافة

للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 19

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

6. لا يترتب على حكم شهر إعسار المدين إسقاط بعض حقوقه المدنية والسياسية على خلاف الآم ر في حالة شهر الإفلاس<sup>1</sup>

7. لا يترتب على حكم شهر إعسار المدين إبطال تصرفاته السابقة لتاريخ صدور الحكم، بينما في حالة الإفلاس تخضع تصرفات المدين المفلس السابقة على . صدور الحكم بإشهار إفلاسه للبطلان الو جوبي أو الجوازي<sup>2</sup>

8. لا يترتب على شهر إعسار المدين حلول آجال الديون بعكس الإفلاس ،وذلك من أجل إشراك أصحاب الديون المؤجلة في التفليسة والحصول على حقوقهم.

إلا أنّ المشرع ترك المجال مفتوحاً للشركاء للإستمرار في الشركة بعد شهر إفلاس أحد الشركاء، إذا كان عقد الشركة يجيز إستمرار الشركة، ويتعين في هذه الحالة فرز حصة الشريك المفلس بعد تقييمها من خبير ليتم إخراجها من الشركة وتعديل عقدها التأسيسي

لكن السؤال المطروح في سياق دراستنا لموضوع الإفلاس هل يعتبر إفلاس الشركة سبباً لإنقضائها ؟

باعتبار أنّ الشركات تتمتع بالشخصية المعنوية من تاريخ قيدها في السجل التجاري ماعدا شركة المحاصة، فيترتب على وجود هذه الشخصية المعنوية تمتع الشركة بذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء وتعتبر هذه الأموال ضامنة للوفاء بديونها فإذا ما توقفت عن دفع ديونها ينجم عن ذلك شهر إفلاسها نظراً لكونها تتمتع بالصفة التجارية، وهذا ما يفهم من نص المادة 215 من ق.ت.ج كون أنّ الشركة مثلها مثل الشخص الطبيعي يطبق عليها نظام الإفلاس أو التسوية القضائية في حالة توقفها عن دفع ديونها

لكن إفلاس الشركة التجارية لا يؤدي بالضرورة إلى حل الشركة التجارية فهو ليس من حالات إنقضائها بقوة القانون فلا بد من إنتظار النتيجة التي تسفر عنها إجراءات الإفلاس حيث أنه إذا أدت إلى تصفية موجودات الشركة وتوزيع قسمتها تنقضي الشركة، لكن إذا أدت هذه الإجراءات إلى إتفاق مع الدائنين في هذه الحالة لا تتحل الشركة، لأنّ إفلاس الشركة قد ينتهي بالصلح مع الدائنين فتعود الشركة إلى مزولة نشاطها كما أنّه بإستقراء المادتين 358 و 359 من ق.ت.ج نستخلص أنّ الشركة التجارية التي تم شهر إفلاسها لا تنقضي في حالة صُدر الحكم برد الإعتبار، فهي تستطيع مواصلة نشاطها لما تبقى من أموال إذا أوفت بجميع المبالغ المطلوبة منها.

<sup>1</sup> نسيبة ابراهيم حمو، نسيبة ابراهيم حمو، حماية الائتمان التجاري بين الإعسار المدني و الإفلاس التجاري، مجلة الرافدين ، المجلد 10 ، العدد 38 ، 2008 ، ص26

<sup>2</sup> عزيز العكيلي، المرجع السابق، ص20

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

غير أنّ الوضع يختلف عندما نكون بصدد شركة الأشخاص باعتبار أنّ إفلاس هذا النوع من الشركات يستتبع إفلاس الشركاء المتضامنين، كونهم مسؤولين عن ديونها بصفة تضامنية وذلك حسب نص المادة 551 من ق.ت.ج عكس شركة المساهمة وشركة ذات المسؤولية المحدودة، ومادام إفلاس شركات الأشخاص يستتبع إفلاس الشركاء فإنّه يترتب عليه إنقضاء الشركة بقوة القانون.

### الفرع الثالث: فقدان أحد الشركاء لأهليته أو الحجر عليه.

قد يحدث أن تُصاب أهلية أحد الشركاء بعارض من عوارض الأهلية كالجنون أو العته مما يترتب عن ذلك فقدانه لأهليته والحجر عليه فمآل الشركة في هذه الحالة هو الإنقضاء<sup>1</sup> كون أنّ الممثل القانوني لا يمكن أن يحل محل الشريك، لأنّ الشركاء والغير وثقوا بشخص معين هو الشخص الشريك بالذات، فلا تتعدى هذه الثقة إلى ممثله القانوني<sup>2</sup> ويفهم من المادة 563 و 563 مكرر 10 من ق.ت.ج أنّه قد يحكم على أحد الشركاء بمنعه من ممارسة مهنة تجارية وهذه العقوبة تكون تكميلية لعقوبة أصلية فتوقيع مثل هذه العقوبة يؤدي حتما لانقضاء الشركة التجارية.

### الفرع الرابع: اثار تصفية شركة المساهمة البسيطة

#### أولاً: احتفاظ الشركة بالشخصية المعنوية

بما أن التصفية تتطلب إجراء بعض التصرفات القانونية، فهذا يستلزم بالضرورة أن تبقى الشركة محتفظة بشخصيتها المعنوية طيلة فترة التصفية، وبالقدر اللازم لهذه التصفية ولا تنتهي الشخصية المعنوية إلا انتهاء التصفية، وتقديم المصفي حساب التصفية، هذا ما نصت عليه المادة 444 من ق.م بقولها، "تنتهي مهام المتصرفين عند انحلال الشركة أما شخصية الشركة فتبقى مستمرة إلى أن تنتهي التصفية".<sup>3</sup>

#### ثانياً: تعيين المصفي

هو الشخص الذي يعهد إليه تصفية الشركة المادة 445 من القانون المدني الجزائري، تتم التصفية عند الحاجة إما على يد جميع الشركاء، وإما على يد مصف واحداً أو أكثر تعينهم أغلبية الشركاء، وإذا لم يتفق الشركاء على تعيين المصفي فيعيّنه القاضي بناء على طلب أحدهم، وفي الحالات

<sup>1</sup> عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية -دراسة فقهية قضائية في الأحكام العامة-، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان، ص140

<sup>2</sup> إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية: شركة التضامن، مرجع سابق، ص184

<sup>3</sup> عبد القادر بقبيرات، مرجع سابق، ص113

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

التي تكون فيها الشركة باطلة، فإن المحكمة تعيين المصفي وتحدد طريقة التصفية بناء على طلب كل من يهمه الأمر. وحتى يتم تعيين المصفي يعتبر المتصرفون بالنسبة إلى الغير في حكم المصفيين. ولا يجوز أن تتجاوز وكالة المصفي أكثر من ثلاثة أعوام، غير أنه يمكن تجديد هذه الوكالة من طرف الشركاء أو رئيس المحكمة بسبب ما إذا كان المصفي قد عين من طرف الشركاء أو بقرار قضائي. إذا لم يكن بالإمكان انعقاد جمعية الشركاء بصفة قانونية، جددت الوكالة بقرار قضائي بناء على طلب المصفي ويجب على المصفي عند طلب تحديد وكالته أن يبين الأسباب التي حالت دون اقفال التصفية والتدابير التي ينوي اتخاذها والآجال التي يقتضيها إتمام التصفية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: عزل المصفي

يتم عزله بتطبيق قاعدة من يملك سلطة التعيين يملك سلطة العزل المادة 786 ق.ت، غير أنه يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء عزل المصفي إذا وجد سبب قانوني يبده. فإذا قت المحكمة بعزله وجب عليها أن تعين آخر محله.<sup>2</sup>

### رابعاً: مهام المصفي في فترة التصفية

يمثل المصفي الشركة ويخوله القانون السلطات في حدود التصفية ولا يجوز له تجاوزه، فليس للمصفي أن يباشر أعمالاً جديدة للشركة إلا إذا كانت لازمة لإتمام أعمال الشركة وتتحصر مهمة المصفي في الأعمال الآتية:

- يجوز للمصفي أن يبيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً إما بالمزاد، واما بالتراضي ما لم يقيد قرار تعيينه هذه السلطة، ولكن لا يجوز له أن يبيع من مال الشركة إلا بالقدر اللازم لوفاء ديونها ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك.

- استيفاء الديون التي للشركة في ذمة الغير وفي ذمة الشركاء، وسداد ديونها.

- لا يجوز للمصفي متابعة الدعاوى الجارية القيام بدعاوى جديدة لصالح التصفية ما لم يؤذن له بذلك من الشركاء أو بقرار قضائي إذا تم تعيينه بنفس الطريقة.

- يضع المصفي في ظرف ثلاثة أشهر من قفل كل سنة مالية الجرد وحساب الاستثمار العام، وحساب الخسائر والأرباح وتقريراً مكتوباً يتضمن حساب عمليات التصفية خلال السنة المالية المنصرمة.

<sup>1</sup> المادة 785 ق.ت. ج

<sup>2</sup> صافة خيرة، صافة خيرة، محاضرات في مقياس الشركات التجارية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص :

قانون خاص، جامعة ابن خلدون تيارت ملحقه السوق، ص 10

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

باستثناء الإعفاء الممنوح له بأمر مستعجل، يستدعي المصفي حسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون الأساسي مرة على الأقل في السنة وفي أجل ستة أشهر من قفل السنة المالية، جمعية الشركاء التي تبت في الحسابات السنوية وتمنح الرخص اللازمة، وتحدد عند الانقضاء وكالة المراقبين أو مندوبي الحسابات.

فإذا لم تتعقد الجمعية يودع التقرير المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، بكتابة المحكمة حيث يطلع عليه كل من يهمه الأمر وهذا ما نصت عليه المادة 789 من القانون التجاري الجزائري. يقوم المصفي أثناء تصفية الشركة وتحت مسؤوليته بإجراءات النشر الواقعة على الممثلين القانونيين للشركة.<sup>1</sup>

### خامسا: اقفال التصفية:

تعتبر التصفية منتهية عندما يقوم المصفي بإتمام حساباته النهائية للشركة، وعند نهاية التصفية يتم نشرها بناء على ما ورد في 775 ق،ت،ج.

ينشر إقفال التصفية الموقع عليه من المصفي، بطلب منه في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية أو جريدة معتمدة بتلقي الإعلان القانوني ويتضمن إعلان البيانات التالية:

- العنوان أو التسمية التجارية متنوعة عند الانقضاء بمختصر اسم الشركة.
- نوع الشركة متبوع ببيان في حالة التصفية.
- مبلغ راس مالها.
- عنوان المقر الرئيسي.
- أرقام قيد الشركة في السجل التجاري.
- أسماء المصفين وألقابهم وموطنهم.
- تاريخ ومحل انعقاد الجمعية المكلفة بالاقفال إذا كانت هي التي وافقت على حسابات المصفيين أو عند عدم ذلك، تاريخ الحكم القضائي المنصوص عليه في المادة المتقدمة 774 ق-ت-ج وكذلك بيان المحكمة التي أصدرت الحكم.
- ذكر كتابه المحكمة التي أودعت فيها حسابات المصفيين.
- بانتهاء التصفية تنتضي الشخصية المعنوية للشركة ويصبح صافي موجودات الشركة أموالاً شائعة قابلة للقسمة بين الشركاء وتبدأ مرحلة القسمة بينهم<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عمورة عمار، المرجع السابق، ص 191

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

وتخضع للتصفية جميع الشركات التجارية باستثناء شركة المحاصة لكونها لا تتمتع بالشخصية المعنوية بالإضافة الى الشركة المندمجة أو المنفصلة والتصفية إما تكون ودية حسب المادة 765 ق. ت حيث تخضع في هذه الحالة الى الاحكام المتفق عليها في القانون الأساسي للشركة مع مراعاة القواعد القانونية الأمرة أو أن تكون قضائية في حالة غياب الاتفاق على طريقة تعيين المصفي أو عزله والتصفية تتم أمام القضاء بناء على طلب من أحد الشركاء أو في حالة ان المحكمة هي التي قضت بحل الشركة فإنها تعتمد الى تعيين المصفي لها<sup>2</sup> وتحتفظ الشركة المنحلة بشخصيتها المعنوية فتبقى محتفظة باسمها متبوعا بالعبارة " تحت التصفية"، وبموقعها الإلكتروني ومقرها الاجتماعي ان وجد، وأيضا بذمتها المالية فيبقى الضمان العام للدائنين، كما يترتب على التصفية انتهاء مهام مجلس الإدارة والمسيرين حيث يحل المصفي محلهم في تمثيل الشركة حسب المادة 788 ق.ت لكن يبقى كل من مندوب الحسابات والجمعية العامة خلال مدة التصفية.<sup>3</sup>

يقوم المصفي الذي تم تعيينه عن طريق الاتفاق بين الشركاء او عن طريق القضاء بجرد أموال الشركة، تحويلها الى سيولة نقدية عدى الحصة العينية على سبيل الانتفاع، تسدد بذلك أموال دائني الشركة حسب التاريخ وتطرح المبالغ التي لم يحل اجلها او المتنازع عليها في حساب باسم الشركة تحت التصفية ثم يباشر المصفي برد حصص الشركاء، حيث يعتبر الشركاء بعد سداد أموال دائني الشركة، دائنين هم أيضا للشركة التي ساهموا في تأسيسها بالحصص التي قدموها في طور التأسيس حيث يقوم المصفي في هذه الحالة برد الحصص وفق الآتي:

الحصة النقدية يتم ردها نقدا بعد التصفية، والحصة العينية على سبيل التمليك يتم رد قيمتها والعبارة بقيمتها عند تسليمها أي القيمة التي كانت تساويها وقت تقديم الشريك للحصة.

الحصة العينية على سبيل الانتفاع يتم ردها عينا كما تم استلامها أثناء عملية التصفية، أما حصة عمل فلا يمكن تصور ردها سوى بمنح الشريك الذي قدم حصة عمل حرته بعد عملية التصفية. يقدم المصفي حساب ختامي عن التصفية للجمعية العامة للمصادقة عليه (يمكن ارساله وتوقيعه إلكترونيا) بعدها يتم نشر اعلان قفل التصفية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية والذي يتضمن البيانات المحددة في نص المادة 775 ق.ت بالإضافة الى عنوان الموقع الإلكتروني الذي تشغله الشركة التجارية الإلكترونية.

<sup>1</sup> عبد القادر البقيرات، مرجع سابق، 113

<sup>2</sup> عيسو منال، المرجع السابق، ص 107

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 107

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

يترتب على قرار الاقفال التصفية زوال الشخصية المعنوية للشركة الإلكترونية وبهذا تنتهي مهام المصفي كمثل للشركة بينما يحتج أمام الغير من تاريخ إتمام إجراءات النشر وشطبها من السجل التجاري.<sup>1</sup>

### الفرع الخامس: القسمة في شركة المساهمة البسيطة

إن عملية التصفية تتقضي الشخصية المعنوية للشركة نهائياً وتدخل مرحلة عملية موجودات الشركة بين الشركاء بعد تحويلها إلى مبالغ نقدية فينال كل منهم ما يتناسب حصته من رأس المال أو لينال من الربح أو لتحمل من الخسارة النسبة المتفق عليها في العقد التأسيسي الشركة أو المنصوص عنها في أحكام القانون.

حيث نصت في هذا الشأن المادة 447 الفقرة 1 من ق.م بقولها: "تقسيم أموال الشركة بين سائر الشركاء بعد استيفاء الدائنين لدينهم، وبعد طرح المبالغ اللازمة لقضاء الديون التي لم يحل أجلها أو الديون المتنازع عنها، وبعد رد المصاريف أو القروض التي يكون أحد الشركاء قد باشرها في مصلحة الشركة.<sup>2</sup> وطبقاً للمادة 794 من ق.ت يتكفل المصفي بمهمة القسمة على الشركاء، فهو الذي يقرر إذا كان ينبغي توزيع الأموال التي أصبحت قابلة للتصرف فيها أثناء التصفية، فإذا تعذر عليه يمكن لأي شخص معي الأمر سواء كان شريكاً في الشركة المنحلة أو دائئياً أحد الشركاء أن يطلب من القضاء الحكم في وجوب التوزيع أثناء التصفية، وذلك بعد إنذار من المصفي وباقي بدون جدوى.

تعتبر القسمة العملية التي تتبع التصفية فتبين القواعد التي تحكمها مدى إمكانية استرجاع الشركاء لحصصهم وكيفية توزيع المال الصافي بينهم ان وجد بحيث تنص المادة 448 ق.م على انه تطبق في قسمة الشركات القواعد المتعلقة بالمال المشاع " والأصل فيها ان تتم باتفاق الشركاء إذا انعقد إجماعهم فيقتسمون الأموال بالطريقة التي يرونها وان كان بين المتقاسمين ناقص أهلية وجب مراعاة الإجراءات التي يفرضها القانون إذا لا تكفي موافقة ممثله القانوني بل يجب تصديق المحكمة على القسمة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 108

<sup>2</sup> حاجي متي، بلعالم نعيمة، الشخصية المعنوية للشركات التجارية، مذكرة ماستر في القانون ، تخصص : قانون أعمال، جامعة العقيد احمد دراية - ادرا - ، 2021-2022، ص 51

## الفصل الثاني : خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة

لتصبح نافذة<sup>1</sup> أما إذا اختلف الشركاء في اقتسام المال الشائع كانت القسمة قضائية أي ان المحكمة هي من تتولى اقتسام أموال الشركة.<sup>2</sup>

بعد عملية سداد ديون الشركة نكون أمام احدى الحالتين، الأولى لازال هناك أموال متبقية أي أن هناك فائض في الأموال والحالة الثانية أموال الشركة لا تكفي لسداد ديون الشركة وهنا نكون أمام حالة الخسارة وفي كلتا الحالتين يقتسم الشركاء .  
أولاً: اقتسام الأرباح.

إذا بقي فائض بعد استرداد الشركاء لحصصهم، عد ذلك في حكم الأرباح التي لم توزع خلال حياة الشركة وهو ما يسمى بفائض التصفية (المال الصافي)، يوزع على الشركاء، ففي الشركات التجارية وباختلاف أنواعها تنص المادة 793 ق.ت: "تتم قسمة المال الصافي.... بنفس نسبة مساهمتهم في رأسمال الشركة وذلك باستثناء الشروط المخالفة للقانون الأساسي" في غالبية العقود التأسيسية للشركات التجارية الإلكترونية والتي تعتبر عقد ذو طبيعة دولية يقوم الشركاء بالاتفاق على نصيب كل واحد منهم في مرحلة المفاوضات والتي يتم توثيقها والتوقيع عليها في العقد التأسيسي للشركة.  
ثانياً: اقتسام الخسائر.

توزع الخسائر عليهم حسب النسبة المتفق عليها في القانون الأساسي للشركة، وان لم يوجد فبحسب حصة كل منهم في رأسمال الشركة وهذه الحالة، إذا لم يبين عقد الشركة طريقة توزيع الخسارة يخصم من حصة الشريك المسترجعة مقدار نصيبه من الخسارة حسب المادة 447 الفقرة 03 منها<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المادة 723 من القانون المدني

<sup>2</sup> عيسو منال، الشركة التجارية الإلكترونية، مذكرة الماستر في الحقوق، تخصص :قانون أعمال، جامعة الجزائر 01 بن يوسف بن خدة، 2020-2021، ص 109

<sup>3</sup> مالح زهرة وآخرون، وآخرون، دليل عملي حول أحكام الشركات التجارية، محاضرات السنة الثالثة قانون خاص، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، الجزائر، السنة الجامعية، 2016-2017، ص14

خاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الجزائر منذ سنة 2020 أظهرت توجهها جديدا يبدو واعدا لاستدراك الاختلالات السابقة والعمل على إنجاح الشركات الناشئة بدءا من خلق إطار قانوني وتشريعي جديد أزال اللبس عن مفهوم الشركات الناشئة، يعمل على عصرنه مختلف أجهزة الدعم والمرافقة الأخرى، ومحاولة استحداث أجهزة تمويلية جديدة موجهة خصيصا للشركات الناشئة، ليصدر مؤخرا القانون 22-09 المؤرخ في 05/05/2022 المعدل والمتمم للقانون التجاري، والذي كرس الشكل القانوني المناسب للمؤسسات الناشئة وهو شركة المساهمة البسيطة، التي حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أحكامها القانونية الخاصة، وقد توصلنا إلى نتائج ونقدم أخيرا بعض الاقتراحات كما يلي: النتائج:

- شركة المساهمة البسيطة لا تعتبر شكلا جديدا من شركات الأموال بل هي احد انواع شركة المساهمة، بدليل انه أدرجها في الفصل الثالث المعنون بـ : " شركات المساهمة"

ليتممه بالقسم الثاني عشر تحت عنوان: " شركة المساهمة البسيطة" من الباب الأول من الكتاب الخامس من القانون التجاري، ولم يخصص لها فصلا مستقلا.

- إن قوام شركة المساهمة البسيطة هو حصول المؤسسة المعنية على علامة "مؤسسة ناشئة" كشرط مبدئي أساسي لإنشائها، حيث تمثل الشكل القانوني لها.

- شركة المساهمة البسيطة تجمع ما بين الحرية التعاقدية للشركاء ومسؤوليتهم المحدودة، إذ أنها تعد أول شركة تمنح لشركائها رغم مسؤوليتهم المحدودة أكبر قدر من الاستقلالية في تنظيمها وتأسيسها وإدارتها، حيث ساهمت هذه المرونة في إحياء الطابع التعاقدية للشركة من جديد بعد أن طعت فكرة الشركة نظام.

- اعتمد المشرع قاعدة الإجماع، حيث أن القانون الأساسي لشركة المساهمة البسيطة يحتل مكانة أساسية، ولا بد من أن يكون متفق عليه من جميع الشركاء.

- إن المشرع بإعماله لمبدأ الإحالة على الأحكام العامة المتعلقة بشركة المساهمة في المادة 715 مكرر 135 من القانون 22-09 واشترطه توفر مبدأ الملاءمة ليتم تطبيقها، يكون قد تنازل عن وظيفته الرئيسية ونقل مسؤولية وضع القواعد الخاصة بكل شركة مساهمة بسيطة على حدة إلى القضاء، فإذا كان المشرع قد تحاشى تكرار بعض المقترضات القانونية المنظمة لشركة المساهمة وحاول فقط الإحالة عليها تحقيقا للأمن القانوني وللتناسق الذي ينبغي أن يسود بين النصوص فستنتج عن ذلك تفسيرات وتطبيقات

مختلفة للنص الواحد باختلاق المحاكم المطبقة له والنتيجة المنطقية لكل هي صعوبة تحديد القواعد الواجبة التطبيق على شركة المساهمة البسيطة.

- لم يفرق المشرع بشأن مسألة التصويت في الجمعية العامة العادية وغير العادية، إذ تتخذ كل القرارات المتعلقة بهما بإجماع الشركاء.

### الاقتراحات

- ضرورة إعادة النظر في التعريف القانوني للشركات الناشئة حتى تكون أكثر دقة ووضوحا لاسيما فيما يخص المقصود بالمشروع الابتكاري والنمو المرتفع وجعله أيضا أكثر شمولية وتوسعا وعدم تقنيه بحجم محدد من رقم الأعمال وعدد المستخدمين.

- ضرورة تنظيم الأحكام الخاصة بشركة المساهمة البسيطة بنوع من التفصيل والوضوح، وعدم الاعتماد كليا على مبدأ الإحالة، حيث تكمن أهمية هذه الشركة في بساطة أحكامها.

- الاهتمام بمسألة حوكمة شركة المساهمة البسيطة بما لا يتنافى مع المبدأ الأساسي لها وهو المرونة والغير الرسمية التي تغطي على أحكامها.

وفي نهاية هذا المقال نصل إلى أن شركة المساهمة البسيطة ستكون الشركة المسيطرة كشكل قانوني للمؤسسات الناشئة التي تعتبر دعامة اقتصادية مستقبلية في كل الدول لازالت أحكامها القانونية قيد التطور.

المصادر

والمراجع

#### أولاً: المصادر

##### الأوامر

1. الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم
2. الأمر رقم 58 - 75 المؤرخ في 20 رمضان عام 5139 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 ، يتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية عدد 78 الصادرة في 24 رمضان عام 1395 الموافق 30 سبتمبر سنة 1975 ، المعدل والمتمم لاسيما بالقانون رقم 05 - 07 المؤرخ في 13 ماي سنة 2007 ، الجريدة الرسمية عدد 31 الصادرة في 13 ماي سنة 2007

##### القوانين

1. القانون 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 ، المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ج.ر. عدد 71 معدل ومتمم بموجب القانون 20-02 المؤرخ في مارس 2020، ج.ر. عدد 2
2. القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 02
3. القانون رقم 22-09 المؤرخ في 5 مايو 2022 ، والذي يعدل ويتمم الأمر رقم 59 - 75 ، المذكور أعلاه، في الجريدة الرسمية، عدد 32 ، الصادر في 14 مايو 2022
4. القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18 أوت 1990 ، يتعلق بالسجل التجاري، ج.ر.ج. عدد 78 ، الصادر بتاريخ 22 أوت 1990

##### المراسيم

1. المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 03 ذى القعدة عام 1413 الموافق ل 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للقانون التجاري.
2. المرسوم التنفيذي رقم 20 - 254 لمؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال مع تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها وكذا شروط منح كل علامة، ج.ر. عدد 55
3. المرسوم التنفيذي رقم 20 - 290 المتضمن تحديد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة و المرسوم التنفيذي رقم 20 - 291 ، المتضمن تنظيم مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة. في نفس الجريدة الرسمية عدد 61، الصادرة في 12 أكتوبر 2020 ،

## المصادر والمراجع

4. المرسوم التنفيذي رقم 20 - 356، ج ر، عدد 73، الصادرة في 6 ديسمبر 2020، المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل ودعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها.
5. المرسوم التنفيذي رقم 20-393، ج ر، عدد 79، الصادرة في 28 ديسمبر 2020، يحدد صلاحيات وزير الصناعة.
6. المرسوم الرئاسي رقم 20-163، الصادرة في 27 يونيو 2020، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج ر، عدد 37.
7. المرسوم التشريعي رقم 93-08 مؤرخ في 25 أبريل 1993، يتضمن تعديل القانون التجاري، ج.ر.ج.ج. عدد 27، صادرة بتاريخ 1993/04/27.
8. المرسومين التنفيذي رقم 20 - 306، ورقم 20 - 307، ج ر، عدد 64، الصادرة في 28 أكتوبر 2020، المتضمن تحديد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

### ثانيا: المراجع

#### الكتب

1. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي العام، الطبعة الثالثة، دار هومه، الجزائر، 2006
2. أسامة نائل المحيسن، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
3. إقروفة زوييدة، الإبانة في أحكام النيابة - دراسة فقهية قانونية-، دار الأمل، الجزائر، 2013
4. بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري - الجزء الأول - التصرف القانوني - العقد والإرادة المنفردة، ديوان المطبوعات الجامعية . ط 5 بن عكنون، الجزائر.
5. بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الأول، التصرفات القانونية، العقد والإرادة المنفردة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007،
6. بلعيساوي محمد الطاهر، الشركات التجارية: النظرية العامة وشركات الأشخاص، دار العلوم، الجزائر، 2014
7. زيدي خالد، التزامات التاجر القانونية: الصفة التجارية السجل التجاري الدفاتر التجارية الالتزامات الأخرى، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.
8. الطيب بلوله، قانون الشركات، ترجمة: محمد بن بوزه، دار برتي، الجزائر، 2008
9. عباس مصطفى المصري، تنظيم الشركات التجارية شركات الأشخاص، شركات الأموال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002

## المصادر والمراجع

10. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: العقود التي ترد على الملكية، الهيئة والشركة والقرض والدخل الدائم والصلح، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000
11. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، المجلد الأول نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015 .
12. عبد الرزاق السنهوري، مصادر الحق في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة بالفقه الغربي، ج 4 ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، ط02، 1998
13. عبد القادر البقيرات، مبادئ القانون التجاري: الأعمال التجارية، نظرية التاجر، المحل التجاري، الشركات التجارية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
14. عزيز العكلي، الوسيط في الشركات التجارية، دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010
15. علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام - مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط02، 2008
16. علي فيلاي، الالتزامات، النظرية العامة للعقد، رقم للنشر، ط03، 2013 .
17. علي فيلاي، نظرية الحق، موفم للنشر، الجزائر، 2011 ،
18. عمار عموره، شرح القانون التجاري: الأعمال التجارية، التاجر، الشركات التجارية، دار المعرفة، الجزائر، 2010
19. فتيحة يوسف المولودة عماري، أحكام الشركات التجارية وفقا للنصوص التشريعية والمراسيم التنفيذية الحديثة، دار الغرب، الجزائر، 2007
20. محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني - النظرية العامة للالتزامات مصادر الالتزام - العقد والإرادة المنفردة، دراسة مقارنة في القوانين العربية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012
21. محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني - النظرية العامة للالتزامات مصادر الالتزام - العقد والإرادة المنفردة - دراسة مقارنة في القوانين العربية - طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012
22. محمد فريد العريني، القانون التجاري شركات الأموال والأشخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية 2001،
23. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية (الشركات التجارية)، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2008

## المصادر والمراجع

24. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية: الأحكام العامة في الشركات، شركات الأشخاص، شركات الأموال، أنواع خاصة من الشركات، دار الوفاء، الإسكندرية، 2009
25. نادية فضيل، شركات الاموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007
26. نادية فوضيل، أحكام الشركة في القانون التجاري الجزائري: شركات الأشخاص، الطبعة الثامنة، دار هوم، الجزائر، 2009
27. نسرين شريقي، الإفلاس والتسوية القضائية، دار بلقيس، الجزائر، 2013
28. نسرين شريقي، الشركات التجارية دار بلقيس، الجزائر، 2013

### المقالات

1. أمال بوهنتالة، جزاء تخلف أركان عقد الشركة في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية - العدد 05، المجلد 01، جانفي، 2017
2. بو الشعور شريفة، " دور حاضرات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة up-start دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018
3. بوخرص نادية، الأحكام القانونية الخاصة الناظمة لشركة المساهمة البسيطة وفق القانون 22-09، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2023
4. بوقرور سعيد، النظام القانوني لتأسيس شركة المساهمة البسيطة - دراسة مقارنة - ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 03، 2022
5. جروني فايزة، لموشية سامية، " آليات ترقية المؤسسات الناشئة والابتكار على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 20-245، أعمال الملتقى الوطني حول " المؤسسات الناشئة والحاضنات"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، يوم 15 فيفري 2021
6. زواتين خالد، المؤسسات الناشئة وشركة المساهمة البسيطة نحو شكل قانوني جديد من الشركات التجارية في القانون الجزائري، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2023
7. ظريفة موساوي، عن خصوصية شركة المساهمة البسيطة: دراسة تحليلية مقارنة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 01، 2022
8. عبد الحميد لمين وسامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20 / 254، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 05، ع 02، 2020
9. عبد الحميد لمين، حساين سامية، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254، " مجلة بحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد 10، العدد 01،

## المصادر والمراجع

10. قصوري إنصاف، "حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والماناجمانت، المجلد 19، العدد 02، 2020
  11. قنفود رمضان، الجوانب القانونية للمؤسسات الناشئة على ضوء القانون رقم 22-09، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلد 07، العدد 02، 2022
  12. كسال سامية، "المفهوم الحديث للشركة وفقا للأمر 96-27 المؤرخ في 9 ديسمبر 1996، المعدل و المتمم للأمر رقم 75-59 المتضمن التقنين التجاري الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005، عدد 1
  13. مزيان أمينة، عماروش خديجة إيمان، الشركات الناشئة: بين واقعها ومتطلبات نجاحها، المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، منشورات مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر، د.س.ن
  14. معمر خالد، شارف بن يحي، المؤسسات الناشئة بين الوجود الاقتصادي وإشكالية الإطار القانوني في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلد 07، العدد 01، 2022
  15. منية شوايدية، تأسيس الشركات التجارية في التشريع الجزائري، بين الطابع التعاقدية و النظامي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020
  16. نواصرية الزهراء، الحرية التعاقدية في قانون الشركات، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، المجلد رقم 02، عدد 02، جوان 2019
  17. السيد يوسف الماموني، شركة المساهمة المبسطة في التشريع المغربي، مجلة الباحث، سلسلة أبحاث قانونية جامعية معمقة، العدد 44، 2019-2020
- المذكرات**
1. أحريل خالد، الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة في القانون المغربي، رسالة دبلوم نهاية التكوين في سلك الماستر الاساسي قانون أعمال، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد 07، المغرب، 2016-2017
  2. بالطيب محمد البشير، الحرية التعاقدية في الشركات التجارية وفقا للتشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - ببسكرة، الجزائر، 2017
  3. جاب الله عبد الحميد، التعبير عن الإرادة، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر بن عكنون، 2012-2013

## المصادر والمراجع

4. حلاق محمد بدر الدين، القرض الإيجاري آلية لدعم المؤسسات الناشئة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص :قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - 2021-2022
  5. خالد بيوض، إنقضاء الشركات التجارية وتصفياتها في القانون الجزائري والفرنسي، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012
  6. خديجة قيرع، الشركات الناشئة في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020-2021
  7. قصاب نور أمال، بلوفة صارة، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام الاقتصادي، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2021-2022
  8. معارفيه مالية، تصفية الشركات التجارية وقسمتها، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العقود والمسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012
- مواقع الانترنت

# الفهرس

1	مقدمة
5	الفصل الأول
5	خصوصية شركة المساهمة البسيطة من حيث التكوين
5	تمهيد
6	المبحث الأول: تأسيس شركة المساهمة البسيطة
6	المطلب الأول: تأسيس شركة المساهمة البسيطة
6	الفرع الأول: نشأة وتعريف شركة المساهمة البسيطة
9	الفرع الثاني: اجراءات تأسيس شركة المساهمة
14	المطلب الثاني: تكريس حرية التعاقد في تأسيس شركة المساهمة البسيطة
16	الفرع الأول: الشروط الموضوعية لتأسيس شركة المساهمة البسيطة
19	ثانيا: الشروط الموضوعية الخاصة لتأسيس شركة المساهمة البسيطة
25	الفرع الثاني: الشروط الشكلية لتأسيس شركة المساهمة البسيطة
30	المبحث الثاني : ادارة شركة المساهمة البسيطة
31	المطلب الأول: التنظيم الاتفاقي لشركة المساهمة البسيطة
31	الفرع الأول: مركز الرئيس في شركة المساهمة البسيطة
34	الفرع الثاني: التحديد الاتفاقي لسلطات الرئيس في شركة المساهمة البسيطة
39	الفرع الثاني: التأطير القانوني للقرارات الجماعية استثناء
4	الفصل الثاني
4	خصوصية انقضاء شركة المساهمة البسيطة
43	تمهيد
44	المبحث الأول: انقضاء شركة المساهمة البسيطة
44	المطلب الأول: إنقضاء الشركة بقوة القانون
44	الفرع الأول: إنتهاء المدة المحددة للشركة.
45	الفرع الثاني: تحقق الغرض الذي أنشأت من أجله الشركة.
46	الفرع الثالث: هلاك مال الشركة.
48	الفرع الرابع: تخلف ركن تعدد الشركاء.
48	الفرع الخامس: تأميم الشركة.

## الفهرس

49.....	الفرع السادس :إندماج الشركة.
50.....	المطلب الثاني: الحل القضائي للشركة
50.....	الفرع الاول: عدم وفاء أحد الشركاء بالتزاماته.
51.....	الفرع الثاني: بطلان عقد الشركة.
52.....	الفرع الثالث: حل الشركة كعقوبة جزائية.
54.....	المبحث الثاني: تصفية شركة المساهمة البسيطة
54.....	المطلب الأول: الأسباب الإرادية لتصفية الشركات
54.....	الفرع الاول: إتفاق الشركاء على حل الشركة.
54.....	الفرع الثاني: انسحاب الشريك من الشركة.
55.....	المطلب الثاني: الأسباب للإرادية لتصفية الشركات
56.....	الفرع الاول :موت أحد الشركاء.
57.....	الفرع الثاني: إفلاس الشريك.
61.....	الفرع الثالث: فقدان أحد الشركاء لأهليته أو الحجر عليه.
61.....	الفرع الرابع: اثار تصفية شركة المساهمة البسيطة
65.....	الفرع الخامس: القسمة في شركة المساهمة البسيطة
68.....	الخاتمة